# مدى تأثير الهيئة العامة للزكاة والدخل على كفاية إفصاح الشركات السعودية عن الزكاة في القوائم المالية (دراسة تحليلية على الهيئة العامة للزكاة والدخل)

# The extent of the impact of the General Authority for Zakat and Income Tax on the adequacy of the Saudi companies' disclosure of Their Zakat in the financial statements(An analytical study on the General Authority of Zakat and Income)

**إعداد الباحثة/ صفاء يحي مرعي نجمي**

طالبة ماجستير محاسبة، جامعة الملك عبد العزيز، معيده – جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية

Email: safaanajmi@windowslive.com

## ملخص

تهدف هذه الدراسة في البحث عن مدى تأثير الهيئة العامة للزكاة والدخل في كفاية إفصاح الشركات السعودية عن الزكاة في القوائم المالية، ومعرفة جهود هيئة الزكاة والدخل في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومدى جودة إفصاح الشركات السعودية عن الزكاة في القوائم المالية، ومدى تطوير الهيئة لأساليب العمل واستخدام التقنية الحديثة في تعاملاتها مع الشركات المكلفة بالزكاة، وأيضاً معرفة الآليات التي تتبعها الهيئة في حساب الوعاء الزكوي للشركة المكلفة بالزكاة. استخدمت الباحثة المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي لتحقيق الهدف من هذه الدراسة وتم إجراء الدراسة على عينه مكونه من 25 موظف ممن يعملون في مناصب وأقسام مختلفة في الهيئة العامة للزكاة والدخل. وتم جمع المعلومات الخاصة بالدراسة من خلال استبانة صممت لهذا الغرض. توصلت الباحثة إلى النتائج التالية: أن هناك جهود فعالة لهيئة الزكاة والدخل في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما وجد بأنه بالرغم من أن نسبة إفصاح الشركات السعودية عن الزكاة في قوائمها المالية عالياً نسبياً، في المقابل توجد نسبة لعدد من الشركات التي لا تفصح عن بنود الزكاة بجودة عالية، كما توصلت إلى أن مستوى تطوير الهيئة لأساليب العمل واستخدام التقنية الحديثة مرتفع جداً في تعاملاتها مع الشركات المكلفة بالزكاة، وأيضاً توصلت الدراسة إلى أن الهيئة في حسابها للوعاء الزكوي للشركات المكلفة بالزكاة لا تعتمد فقط على القوائم المالية ولكن تتبع آليات أخرى مختلفة لهذا الغرض.

وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها في البحث فإن الباحثة خلصت لمجموعة من التوصيات أبرزها: أهمية زيادة جهود الهيئة في الكشف عن التهرب من الزكاة، وتوصي بأهمية تطبيق العقوبات الصارمة على الشركات التي تتهرب من دفع الزكاة أو جزء منها أو التي تخالف المعيار السعودي للإفصاح عن الزكاة، وأهمية إصدار نشرة سنوية خاصة بالهيئة يتم فيها ذكر المخالفات التي تم رصدها على الشركات التي تتهرب من الزكاة والتي لا تفصح عن بيانتها الزكوية وتشتمل على الأجراء المتخذ حيال كل مخالفة.

**الكلمات المفتاحية:** الهيئة العامة للزكاة والدخل، الإفصاح، الزكاة، الشركات السعودية

ISSN: 2706-6495

# The extent of the impact of the General Authority for Zakat and Income Tax on the adequacy of the Saudi companies' disclosure of Their Zakat in the financial statements(An analytical study on the General Authority of Zakat and Income)


## Abstract

The study aims to search in studying the extent of the influence of the General Authority for Zakat and Income Tax in the adequacy of Saudi companies 'disclosure of Zakat in the financial statements. Knowledge of the efforts of the Zakat and Income Authority to enhance economic and social development. Knowing the extent of the quality of Saudi companies' disclosure of Zakat in the financial statements. knowing the extent of the Authority's development of methods Working and using modern technology in its dealings with companies charged with zakat. knowing the mechanisms followed by the authority in calculating the zakat container for the company responsible for zakat. The study followed the inductive and descriptive analytical approach.The researcher conducted the study on p FT staff in the General Authority for Zakat and income through a questionnaire designed for this purpose. The results of the study showed that there are effective efforts of the Zakat and Income Authority in promoting economic and social development.The study concluded that the percentage of Saudi companies disclosing Zakat in their financial statements is relatively high and in return there is a percentage of a number of companies that do not disclose the items of Zakat with high quality.Also concluded that the degree of the Authority's level of development of working methods and the use of modern technology is very high in its dealings with companies charged with zakat. Finally, it has come to the conclusion that the Authority follows other mechanisms and not only financial statements in the calculation of the zakat container for the company charged with zakat .that there is a great benefit from using Long as the authority for these mechanisms calculates the Zakat pool for the companies in charge of Zakat. According to the researcher, the study reached a number of recommendations. which are The importance of increasing the authority’s efforts to detect evasion of zakat, and recommends the importance of applying strict penalties to companies that evade paying zakat or part of it, or that violate the Saudi standard for zakat disclosure, and the importance of issuing an annual bulletin for the authority in which the violations that have been monitored on companies are mentioned. Those who evade zakat and who do not disclose their zakat data, which includes the action taken for each violation.


**Keywords:** General Authority of Zakat and Tax, disclosure, zakat, Saudi companies

## 1. الإطار العام للدراسة

### 1.1. المقدمة:

خلق الله سبحانه وتعالى الناس طبقات مختلفة في الرزق فمنهم الغني ومنهم الفقير وذلك لحكمته سبحانه، ولو جعلهم جميعاً أغنياء لما كان هناك ما نراه من التكافل بين البشر ولو كانوا جميعهم فقراء لرأينا عدم قدرة مساعدة بعضهم ولما كان هناك تكافل يضمن المساعدة فيما بينهم.

وحتى لا يكون المال دولةً بين الأغنياء فقد أوجد الشارع الحكيم السبل لتفتيت الثروات والحد من طغيان المال، ومن هذه السبل الزكاة وهي الركن الثالث من أركان الإسلام. (يماني، 2015، 44)، وقد فرض الله سبحانه وتعالى الزكاة وقرنها بالصلاة في كثير من آياته (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ) [البقرة: 43]، وقد وعد الله المزكين بالثواب العظيم (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) [البقرة: 277]، وتوعد بالعذاب الشديد لمانعيها (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) [التوبة:34]، ولكن النفس البشرية قد أجبلت على حب المال كما قال تعالى (وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا) [الفجر: 20] وهو ما يفتح باب الاكتناز والتهرب من دفع الزكاة وتأديتها إلى مستحقيها وتجاهل ما أمر الله به .

وحيث تعتبر الزكاة المورد الأهم الذي يغذي بيت المال (الخزينة العامة للدولة) بالأموال مما يمكن الدولة من القيام بواجباتها في مجال الإنفاق العام على متطلبات الدولة فيما يختص بمصارف الزكاة (البريشي، 2016، 10) فقد أنشئت المملكة العربية السعودية الهيئة العامة للزكاة والدخل والتي تعمل وفقاً لأنظمة ولوائح لجباية الزكاة من المكلفين ولتمكين استدامة الاقتصاد وازدهار المجتمع.

### 2.1. مشكلة الدراسة:

إن العلاقة بين هيئة الزكاة والدخل و المنشآت علاقة مهمة وذات مردود إيجابي إذا تأسست على نحو يبعث على معرفة تحقيق أعلى مستويات المصلحة والمنفعة لدى الطرفين من جهة وعلى مصلحة الاقتصاد المجتمعي من ناحية أخرى، وتعزيز الثقة بين هيئة الزكاة والدخل والمكلفين لبناء علاقة وطيدة تبنى على زرع الثقة بين الطرفين، حيث تطلب الهيئة من المكلف تقديم إقرار سليم وصحيح بحيث الا يكون هناك أي شكل من أشكال الغش أو التدليس في البيانات المقدمة للهيئة وكذلك عدم التحايل في دفع الزكاة وأهمية المواكبة وتطوير آليات العمل الزكوي ( مجلة الزكاة، 2018، 20).

وفي سبيل ذلك سيتم الإجابة على التساؤلات التالية:

1) ماهي جهود هيئة الزكاة والدخل لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟
2) ما هو مدى جودة إفصاح الشركات السعودية عن الزكاة؟
3) ما مدى تطوير الهيئة لأساليب العمل واستخدام التقنية الحديثة في تعاملاتها مع الشركات المكلفة بالزكاة؟
4) ماهي الآليات التي تتبعها الهيئة في حساب الوعاء الزكوي للشركة المكلفة بالزكاة؟

### 3.1. أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة مدى تأثير الهيئة العامة للزكاة والدخل في كفاية إفصاح الشركات السعودية عن الزكاة في القوائم المالية وذلك بدراسة الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على جهود هيئة الزكاة والدخل لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- التعرف على مدى جودة إفصاح الشركات السعودية عن الزكاة في القوائم المالية.
- التعرف على مدى تطوير الهيئة لأساليب العمل واستخدام التقنية الحديثة في تعاملاتها مع الشركات المكلفة بالزكاة.
- التعرف على الآليات التي تتبعها الهيئة في حساب الوعاء الزكوي للشركة المكلفة بالزكاة.

### 4.1. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الزكاة ذاتها باعتبارها ركناً من أركان الإسلام وفرضاً من فرائضه، وأهمية أدائها لمستحقيها كاملة غير منقوصة، وخطورة التهرب من أدائها أو دفعها على المسلم في الدنيا والآخرة يضاف إلى ذلك ما تحققه الزكاة من آثار اقتصادية واجتماعية مهمة في حياة الأفراد والمجتمعات (السعد، 2014، 11)

وتكمن أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على معيار محاسبة الزكاة الذي اعتمده مجلس إدارة هيئة المحاسبين القانونيين السعوديين والذي يهدف إلى تحيد متطلبات القياس والعرض والإفصاح لمصروف الزكاة في القوائم المالية للمنشآت الهادفة للربح الملزمة نظاماً بدفع الزكاة المستحقة إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل.

### 5.1. فروض الدراسة:

على ضوء أهمية وأهداف الدراسة، تم التوصل للفروض التالية:

الفرض الأول: هناك جهود فعالة لهيئة الزكاة والدخل لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفرض الثاني: يتم إفصاح الشركات السعودية عن الزكاة بعدل في القوائم المالية.

الفرض الثالث: تقوم الهيئة بتطوير مستمر لأساليب العمل واستخدام التقنية الحديثة في تعاملاتها مع الشركات المكلفة بالزكاة.

الفرض الرابع: لا تقوم الهيئة بحساب الوعاء الزكوي للشركة المكلفة بالزكاة اعتماداً على القوائم المالية فقط وإنما تعتمد على أساليب للكشف عن التلاعب الذي تقوم به الشركة المكلفة بالزكاة في بنود الوعاء الزكوي.

### 6.1. منهجية الدراسة:

استندت الدراسة على إتباع المنهج الاستقرائي فيما يتعلق بالجانب النظري من خلال استعراض بعض الأدبيات والأبحاث السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث، أما فيما يخص الجانب العملي فسيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال قائمة إستبانة تحليلية تم توزيعها على العاملين في الهيئة العامة للزكاة والدخل وذلك للحصول على المعلومات ومن ثم التأكد من صدق وثبات أداة الإستبيان، ثم تحليلها احصائياً باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS V.25)وأساليب إحصائية أخرى متعددة للإجابة عن أسئلة الدراسة وفرضياتها، وذلك في الفترة الزمنية2018-2020م.

### 7.1. خطة الدراسة:

**وبعد الانتهاء من القسم الأول، وفي ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها، تم تقسيم ما تبقى من البحث على النحو التالي:**

القسم الثاني وسيتناول عرضاً لأدبيات الدراسة من خلال تناول أهم الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث، ثم يتم التعرض للجزء النظري للدراسة من خلال تناول الزكاة وحكمها وأهميتها ومكانتها في الإسلام، ويتناول مدى إفصاح الشركات عن الزكاة في القوائم المالية، وجهود الهيئة في التأثير على جودة إفصاح الشركات عن الزكاة، ويلي ذلك القسم الثالث الذي سيتناول الإطار العملي للدراسة وتختم الدراسة بالقسم الرابع والذي سنستعرض فيه أهم النتائج والتوصيات.

## 2. أدبيات الدراسة

### 1.2. الدراسات سابقة:

– **دراسة (السهلي،2006) بعنوان " الاعتراضات الزكوية والضريبية في المملكة العربية السعودية: نظرة تحليلية"** هدفت هذه الدراسة إلى عرض وتحليل خصائص الاعتراضات الزكوية والضريبية في المملكة العربية السعودية، واتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي الذي يقوم على تجميع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، ويشمل مجتمع الدراسة القرارات الصادرة من لجان الاعتراض الزكوية الضريبية في المملكة وتتكون عينة الدراسة من قضايا الاعتراض الزكوي والضريبي التي تم إصدار قرارات بشأنها.

توصلت الدراسة إلى أن آلية الاعتراض المعمول بها حاليا تودي بشكل عام إلى طول الفترة اللازمة للبت في الاعتراضات، وأظهرت نتائج الدراسة أن أكثر بنود الاعتراض الزكوي تكرارا في عينة الدراسة كانت على التوالي: الاستثمارات، والمخصصات والاحتياطيات، والمصروفات الإدارية والعمومية، والأصول الثابتة واستهلاكاتها، والخسائر المرحلة، أما بالنسبة لبنود الاعتراض الضريبي الأكثر تكرارا فهي مرتبطة بمصاريف المركز الرئيسي والخدمات الفنية التي تؤدى بالخارج، ومصاريف التأمينات والتقاعد المدفوعة في الخارج، والمصاريف الإدارية والعمومية، ومكافآت وحوافز الموظفين، والاعتراف بالإيرادات على التوالي. وتبرز نتائج الدراسة الحاجة إلى تطوير الآلية المتبعة حاليا من اجل تسريع عملية الفصل في الاعتراضات. كما توصي الدراسة بوضع الحلول المناسبة لمعالجة البنود الأكثر خلافا بين المصلحة والمكلفين زكوياً.

– **دراسة (السعد،2013) بعنوان "التهرب الزكوي في المملكة العربية السعودية: أساليبه، و صوره، و طرق علاجه: دراسة ميدانية"** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أساليب الحد من التهرب الزكوي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء اللجان الزكوية الضريبية الابتدائية، وعينة من أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة في بعض الجامعات السعودية، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي في الجانب النظري وتتبع الآراء والنصوص وفي الجانب الميداني تم إتباع المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي من خلال تصميم قائمة استبيان توزع على عينة من مصلحة الزكاة والدخل والمحاسبين القانونيين.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج العامة كان من أهمها: أهمية الإفصاح عن كيفية توزيع الزكاة وإيصالها إلى مستحقيها، والعمل على تنمية الوازع الديني لدى المكلفين، وحسن اختيار العاملين بالمصلحة وتدريبهم باستمرار، والعمل على استقرار التنظيمات المتعلقة بالزكاة،

والإسراع في إصدار تنظيم جباية الزكاة للحد من كثير من الاختلافات بين المكلفين والمصلحة، مع أهمية النص في هذا التنظيم على عقوبات مالية أو معنوية رادعة للمتهربين من أداء الزكاة، ومنح لجان الاعتراض الابتدائية والاستئنافية الاستقلالية التامة من حيث أعضائها ومكان انعقاد جلساتها، وأخيراً ترك جزء من الزكاة (بين ربع إلى خمس الزكاة المستحقة) ليُخرجه المكلفون بأنفسهم.

– **دراسة (مرابط،2013) بعنوان" الدور التنموي لمؤسسات الزكاة: دراسة حالة ديوان الزكاة السوداني"** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مؤسسات الزكاة في التطبيق في تحقيق التنمية ومحاربة كل صور الحاجة فيه، على أساس مفهوم التنمية الشاملة الذي يغطي الواقع الإنساني بكل محاوره وأبعاده، والتعرف على دور ديوان الزكاة السوداني في التنمية، واتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي.

وتوصلت الدراسة التأكيد على فاعلية المشروعات التي تقوم بها المؤسسات الزكوية لصالح الفقراء والمساكين عن طريق تمليكهم أدوات الصنعة وبناء وراشات عمل متوسطة كالنجارة وبناء المدارس واستصلاح الأراضي، وأن نجاح مؤسسات الزكاة في التطبيق المعاصر يتطلب في حقيقة الأمر توافر جملة من الشروط،من أهمها أن تقوم مؤسسات الزكاة بجمع الزكاة وتوزيعها بفاعلية وفق ما هو مقرر شرعا، ومن أجل ضمان انسياب حصيلة الزكاة إلى هذه المؤسسات،ينبغي الحرص على أن تكون هذه المؤسسات ذات استقلال مالي وإداري، وأن تستخدم هذه المؤسسات في أعمالها الإمكانيات التقنية والعلمية المتاحة في هذا العصر لتحقيق أفضل النتائج الممكنة.

– **دراسة (النافع،2014) بعنوان" تقييم مدي كفاية الإفصاح عن الزكاة في القوائم المالية للشركات المساهمة السعودية"** هدفت هذه الدراسة إلى بيان مبينة دور الزكاة في النشاط الاقتصادي، وتحديد مفهوم الإفصاح وجودته، والبنود المتعلقة بالزكاة التي يجب الإفصاح عنها في الشركات المساهمة وتقييم والإفصاح عن الزكاة، وقد اتبعت الدراسة الأسلوب الوصفي للحصول على المعلومات وقد تم اختيار العينة من الشركات المساهمة التي يتم تداول أسهمها في سوق المال السعودي موزعة على القطاعات المختلفة ويبلغ عدد هذه الشركات 145 شركة.

توصلت الدراسة التوصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن 70% من الشركات لم تفصح عن البنود الواجب الإفصاح عنها، كما أن 20% من هذه الشركات أفصحت فقط عن مبلغ الزكاة، و2.5 % من هذه الشركات أفصحت فقط عن السنوات التي لم تربط عنها الزكاة ربطا نهائيا وأسباب ذلك والجهة المعروض عليها الخلاف، وأن 70% من الشركات لا تدرك ما هي البنود الواجب الإفصاح عنها، كما أن 20% من هذه الشركات تدرك فقط أن مبلغ الزكاة هو الواجب الإفصاح عنه، و2.5% من هذه الشركات تدرك ضرورة الإفصاح فقط عن السنوات التي لم تربط عنها الزكاة.

أوصت الدراسة بزيادة الدورات التدريبية للمحاسبين ومعادي القوائم المالية في الشركات المساهمة السعودية في كيفية الإفصاح عن بنود الزكاة في القوائم المالية.

– **دراسة (يماني،2015) بعنوان "تحديد وقياس وعاء زكاة عروض التجارة والصناعة وفقاً لطريقة مصادر الأموال طريقة مصلحة الزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية: دراسة فقهية ومحاسبية معاصرة"** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى سلامة معالجة المصلحة وعاء عناصر عروض التجارة من الناحية الفقهية والمحاسبية، ومحاولة الإسهام في تقليل الاختلافات التي تنشأ بين المصلحة ومكلفي الزكاة حول بعض هذه العناصر، ومن ثم استقرار العلاقة بين الطرفين، اتبعت هذه الدراسة الأسلوب الوصفي للواقع العملي الخاص بمصلحة الزكاة والدخل وتقويم الوضع وتحليله من الناحية الفقهية.

وتوصلت الدراسة إلى أن معالجة مصلحة الزكاة والدخل لعناصر الوعاء الزكوي، باستثناءات قليلة، تتفق مع النظرة الفقهية والمحاسبية لهذه البنود، وأن الزيادة في رأس المال التي تحصل أثناء الحول يجب أن تخضع للزكاة عن الفترة من تاريخ حصولها إلى نهاية العام المالي الذي حصلت فيه، يجب السماح بتكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها باعتباره مصروفاً، وعدم إضافته للوعاء الزكوي لجميع المكلفين، يجب إضافة مجمع الاستهلاك إلى الوعاء الزكوي باعتباره ما تم استقطاعه من أرباح السنوات السابقة، ويستثمر في النشاط الإنتاجي للمشروع، ويسهم في تحقيق الربح.

– **دراسة (البريشي،2016) بعنوان " التهرب من الزكاة حكمة، وأسبابه وصورة وطرق مكافحته"** هدفت هذه الدراسة إلى إبراز حكم التهرب من الزكاة لما يشكله هذا التهرب من استنزاف لموارد الدولة الإسلامية مما يحد من قدرتها على القيام بالواجبات المناطة بها فيما يختص بمصارف الزكاة، وتحديد الأساليب والوسائل الاحتيالية بغية التهرب من الزكاة وإسقاطها، اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي القائم على استقراء المادة العلمية وعلى المنهج التحليلي من خلال عرض الآراء والأدلة ومناقشتها بالإضافة للمنهج الوصفي.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها عدم سقوط الزكاة بالتهرب معاملة للمتهرب بنقيض قصده، وإن التهرب من الزكاة يلحق ضررا بالغا لقدرة الدولة الإسلامية على إدارة موارد الزكاة، والإنفاق في مصارفها المحددة، وتوصلت الدراسة إلى جملة توصيات أهمها بث الوعي ونشره بين شرائح المجتمع وخاصة الأغنياء منهم حول خطورة التهرب من الزكاة على الفرد والدولة والمجتمع، تفعيل جهاز جباية الزكاة من خلال رفده بالكفاءات المؤهلة، وسن العقوبات الرادعة في حق المتهربين، وتقديم الحوافز المعنوية للتشجيع على دفع الزكاة في وقتها المحدد لها والمنع من التهرب.

– **دراسة (عسيري، 2017) بعنوان "أهم البنود التي تثير الخلاف بين الهيئة العامة للزكاة والدخل والمكلفين الزكويين وأسبابها وطرق علاجها"** هدفت هذه الدراسة استطلاع آراء بعض موظفي الهيئة العاملة للزكاة والدخل الذين يقومون بالربط الزكوي على المكلفين الزكويين الذين يمسكون حسابات ودفاتر نظامية حول أهم البنود التي تثير الخلاف بين الهيئة والمكلفين ومدى أهمية كل بند من الناحية الفقهية والمحاسبية، كلما كان ذلك ممكناً.

وتوصلت الدارسة إلى عدد من النتائج والتوصيات ومنها إجماع المستجيبين للدراسة حول أهمية كل بند من البنود في إثارة الخلاف بين الهيئة والمكلفين وحول الأسباب المؤدية إلى حدوث هذا الخلاف وحول الطرق المقترحة لعلاجه، والتوصية بتشكيل لجنة مؤلفة من فقهاء المذهب الحنبلي والأكاديميين المتخصصين في مجال المحاسبة الزكوية من أجل اقتراح قواعد لتحديد الوعاء الزكوي، ضرورة بذلك الهيئة مزيدا من الجهد في سبيل توعية المكلفين بأهمية الزكاة من الناحية الدينية وأنها تصرف لمستحقيها من الفقراء والمساكين، ضرورة قيام الهيئة بإقناع المكلفين بوجوب طاعة ولي الأمر في توريد الزكاة كاملة إلى الهيئة.

– **دراسة (مراد،2017): بعنوان "إطار مقترح لإعادة هندسة نظام الزكاة والدخل السعودي في ضوء مبادئ الحوكمة لتحقيق جودة المراجعة"** هدفت الدراسة إلى معرفة واقع وتحديات تطبيق مبادئ الحوكمة في نظام الزكاة والدخل بالمملكة العربية السعودية، ومظاهر الضعف وأوجه القصور الموجودة في إطار الحوكمة الحالي لهذا النظام، أعد الباحث إطاراً مقترحاً لإعادة هندسة نظام الزكاة والدخل بالمملكة العربية السعودية في ضوء مبادئ الحوكمة وأثره على تحقيق جودة عملية المراجعة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستند الباحث في جانبه الميداني إلى تحليل نتائج استمارة الاستبانة المعدة لتحقيق هدف البحث،

كما استخدم الباحث التحليل العاملي للوصول إلى المتطلبات والمتغيرات الأساسية لتطبيق مبادئ الحوكمة بشكل فعلى وكامل على نظام الزكاة والدخل السعودي، تمثلت العينة المختارة من المديرين والعاملين بالهيئة العامة للزكاة والدخل، الأكاديميين المختصين في الزكاة والدخل، المهنيين من مكاتب مدققي الحسابات.

وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من توافر إطار تطبيق الحوكمة في نظام الزكاة والدخل السعودي بعض الشيء إلا أنه يحتاج إلى عملية تغيير جذري في النظم واللوائح والهياكل والعلاقات والتشريعات وأنماط السلوك الإداري، هناك ارتباط وثيق بين تطبيق مبادئ الحوكمة المرتبطة بنظام الزكاة والدخل وبين تحقيق جودة عملية المراجعة الزكوية والضريبية، وقد استند البحث في جانبه الميداني إلى تحليل نتائج استمارة الاستبانة المعدة لتحقيق هدف البحث، كما استخدم الباحث التحليل العاملي للوصول إلى المتطلبات والمتغيرات الأساسية لتطبيق مبادئ الحوكمة بشكل فعلى وكامل على نظام الزكاة والدخل السعودي، تمثلت العينة المختارة من المديرين والعاملين بالهيئة العامة للزكاة والدخل، الأكاديميين المختصين في الزكاة والدخل، المهنيين من مكاتب مدققي الحسابات.

**– دراسة (بوحيضر،2017) بعنوان " عرض وتقييم تجربة المملكة العربية السعودية في مجال جمع وتوزيع أموال الزكاة"** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إيجابيات وسلبيات موضوع تجربة المملكة العربية السعودية في مجال جمع وتوزيع أموال الزكاة حيث انها من أوائل الدول الإسلامية في الفترة المعاصرة التي سنت قوانين تلزم بدفع الزكاة، وذلك للاستفادة من تجربتها في مختلف الدول الإسلامية سواء من ناحية تحصيل الزكاة أو من ناحية توزيعها، واتبعت هذه الدراسة الأسلوب الوصفي للواقع العملي في مصلحة الزكاة والدخل.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها أنه تعتبر حصيلة زكاة عروض التجارة في المملكة معتبرة ولكنها قليلة إذ ما قورنت بالطاقات والإمكانيات التي تملكها هذه الدولة نتيجة عدم إلزامية جمع باقي أنواع الأموال من دون عروض التجارة وهو ما يحرم المصلحة من وعاء زكوي هام، واستنتجت أنه رغم الجهود التي تبذلها مصلحة الزكاة والدخل في إطار تحصيل أموال الزكاة إلا أنها ما زالت تعاني من نقائص أثرت سلبا على أدائها، وتوصي الدراسة بالنظر من طرف المشرع السعودي في قضية إلزامية دفع الزكاة على عروض التجارة وتوسيعها إلى باقي الأموال في حدود الممكن حتى تزيد حصيلتها بما يضمن العيش الكريم للفقراء.

**– دراسة (شعبان والرفاتي، 2018) بعنوان "تطبيق الإقرار الزكوي ومدى ملائمته في تحديد وعاء الزكاة: دراسة حالة على هيئة الزكاة الفلسطينية"** هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الواقع التطبيقي للإقرار الزكوي في فلسطين، ومدى إمكانية تطبيقه بواسطة هيئة الزكاة الفلسطينية، بالإضافة إلى دراسة بعض تجارب الدول الإسلامية التي تتبنى تطبيق الإقرار الزكوي، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام المقابلة كأداة للدراسة للوصول إلى النتائج.

توصلت الدراسة إلى أن كفاءة الهيئة نحو تطبيق الإقرار الزكوي مرتبطة بغطاء قانوني من قبل الجهات الرسمية، وعدم وجود إدارة فاعلة ومتخصصة لدى هيئة الزكاة الفلسطينية تستطيع تطبيق الإقرار الزكوي بكفاءة وفاعلية، كما أن هناك ضعفاً ملحوظاً في الخطاب الدعوي والإعلامي نحو توعية جمهور المكلفين بأهمية تطبيق الإقرار الزكوي، وعدم وجود تقارير مالية وإدارية منشورة عن أنشطة هيئة الزكاة الفلسطينية؛ مما يؤثر في نزاهة وشفافية الهيئة، بالإضافة إلى وجود العديد من المعيقات التي تعترض تطبيق الإقرار الزكوي، من أهمها السياسية، والقانونية.

وتوصي الدراسة بأنه لابد من وجود إدارة فاعلة ومتخصصة لدى هيئة الزكاة الفلسطينية، وأن هناك حاجة ماسة لزيادة الوعي لدى الناس بأهمية الزكاة من خلال التوعية الجماهيرية بكافة صورها، والإسراع في إصدار كافة اللوائح والأنظمة والنماذج التي تساهم في تنفيذ القانون، والإسراع في تطبيق الإقرار الزكوي بشكل إلزامي، وتعديل القوانين لتتلاءم مع تطبيق الإقرار الزكوي.

**2.2. جوانب الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة:**

من خلال إستعراض الدراسات السابقة، وما توصلت إليه من نتائج، وما اقترحته من توصيات، اتضح ما يلي:

1. تماثلت هذه الدراسات في البيئة الجغرافية حيث كانت جميعها في المملكة العربية السعودية بخلاف دراستين اختلفت في المنطقة الجغرافية، الأولى دراسة (شعبان والرفاتي،2018) حيث كانت الدراسة على هيئة الزكاة الفلسطينية للبحث في الواقع التطبيقي للإقرار الزكوي في فلسطين وكشفت عن وجود تهرب زكوي ووجود العديد من المعيقات التي تعترض تطبيق الإقرار الزكوي، والدراسة الأخرى كانت دراسة (مرابط،2013) حيث كانت الدراسة تشيد على الأدوار التي تضطلع بها الزكاة من خلال تجربة ديوان الزكاة في السودان والتي تعتبرها الدراسة تجربة رائدة من حيث تنظيم و تشريع الزكاة فيها، و كذلك من حيث فعالية التحصيل.
2. بالنسبة للدراسات التي تمت في البيئة السعودية فترى الباحثة أن الدراسات السابقة قد اتفقت جميعها على وجود التهرب الزكوي من قبل الشركات المكلفة بالزكاة مع تعدد صوره، وان الكثير من الشركات لم تفصح عن البنود الواجب الإفصاح عنها وفقا لمتطلبات العرض والإفصاح عن الزكاة طبقا لمعيار الزكاة السعودي، وما يشكله هذا التهرب من استنزاف لموارد الدولة مما قد يحد من قدرتها على القيام بالواجبات المناطة بها، وقد اتفقت الدراسات على ضرورة بذل الهيئة مزيدا من الجهد في سبيل توعية المكلفين بأهمية الزكاة من الناحية الدينية، ووجوب تكثيف الدورات التدريبية للمحاسبين ومعدي القوائم المالية في الشركات السعودية في كيفية الإفصاح عن بنود الزكاة في القوائم المالية.
3. تفاوتت تلك الدراسات التي تمت في داخل البيئة السعودية في الأهداف فقد اهتمت دراستي (السهلي 2006،عسيري 2017) بالكشف عن خصائص الاعتراضات الزكوية من قبل المكلفين والبنود التي تثير الخلافات بين الهيئة والمكلفين، وجاءت دراستي (السعد 2013، والبريشي 2016) للبحث في أسباب التهرب الزكوي وصوره وتحديد الأساليب والوسائل الاحتيالية بغية التهرب من الزكاة وإسقاطها وأساليب الحد منها حيث اتبعت كلا الدراستين الدمج بين المنهج الاستقرائي والوصفي والتحليلي ولكن تميزت الدراسة الأولى عن الثانية في استخدام الإستبانة كأداة للبحث حيث شملت عينة من مصلحة الزكاة والدخل والمحاسبين القانونيين، واختلفت عنها دراسة (النافع 2014) حيث اختصت بتقييم مدى كفاية الإفصاح عن البنود المتعلقة بالزكاة التي يجب الإفصاح عنها في الشركات المساهمة وقد اتبعت الدراسة الأسلوب الوصفي وتصميم استبانة للحصول على المعلومات من عينة من الشركات المساهمة، واختلفت دراسة (يماني، 2015) بكونها هدفت إلى معرفة مدى سلامة معالجة الهيئة لوعاء عناصر عروض التجارة من الناحية الفقهية والمحاسبية، والإسهام في تقليل الاختلافات التي تنشأ بين الهيئة ومكلفي الزكاة واقتصر منهج هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي للواقع العملي الخاص بتطبيق الهيئة لتحديد عناصر الوعاء الزكوي وتقييم هذا الوضع من الناحية الفقهية والمحاسبية، واختلفت دراسة (بوحيضر 2017) بكونها تهدف إلى نقل تجربة الزكاة في السعودية بالسلبيات والإيجابيات الخاصة بتطبيقها للاستفادة من تجربتها في مختلف الدول الإسلامية سواء من ناحية تحصيل الزكاة أو من ناحية توزيعها،

واختلفت دراسة (مراد 2017) بالكشف عن مظاهر الضعف وأوجه القصور الموجودة في إطار الحوكمة الحالي لنظام الزكاة واقتراح إطار لإعادة هندسة نظام الزكاة والدخل في السعودية استناداً على استمارة إستبانة معدة لتحقيق هذا الغرض على عينة من المديرين والعاملين بالهيئة والأكاديميين المختصين في الزكاة والدخل والمهنيين من مكاتب مدققي الحسابات.

4. وقد ساعد الاطلاع على الدراسات السابقة في توضيح بعض النقاط الهامة والرئيسية في إعداد هذا البحث حيث انها ساهمت في إيضاح بعض المفاهيم السائدة المتعلقة بالزكاة وحكم التهرب منها وعرض لآراء الفقهاء وأدلتهم، وعرض بعض من الوسائل والأساليب التي تحد من التهرب من الزكاة، وتقليل أخطاره على الفرد والمجتمع.

### 3.2. التطورات التي ستحدثها الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

1. تسعى الدراسة إلى تحقيق إضافة علمية جديدة حيث تعتبر الدراسة الحالية – على حد علم الباحثة – بأنها الدراسة الأولى من نوعها التي تناولت مدى تأثير الهيئة العامة للزكاة والدخل على كفاية إفصاح الشركات السعودية عن الزكاة في القوائم المالية كدراسة تحليلية تختص بالهيئة العامة للزكاة والدخل من حيث الجهود التي تبذلها الهيئة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجهودها للكشف عن التهرب الزكوي وعدم الإفصاح الكامل عن البيانات الزكوية في القوائم المالية من قبل الشركات المكلفة بالزكاة، والبحث في التطورات التي تقوم بها الهيئة لأساليب العمل واستخدام التقنية الحديثة في تعاملاتها مع الشركات المكلفة والآليات التي تتبعها الهيئة في حساب الوعاء الزكوي للشركات المكلفة.
2. إيماناً بأهمية تكامل الدراسات والأبحاث فإن الدراسة الحالية تعتبر امتدادًا للجهود المقدمة من الباحثين في هذا المجال.

### 4.2. الإطار النظري للدراسة

#### 1.4.2. المقدمة:

أن الإسلام اعتنى بالمال عناية خاصة، فهو عصب الحياة وقوام المجتمعات وأحد الضرورات الخمس التي اعتنى الشارع بالمحافظة عليها، ولأهمية هذا المال وضع الله سبحانه تشريعاً دقيقاً للتصرف فيه، فبين طرق كسبه ووجوه إنفاقه، وبما أن الإنسان قد فطر على حب المال وامتلاكه والسعي الحثيث لجمعه وتكثيره جعل الله تملكه لهذا المال خاضعة للضوابط الشرعية وللموازين العادلة، ووضع من العقوبات الدنيوية والأخروية كوعيد وتهديد لمن خالف تلك الضوابط والقيود المرعية.

ولا شك أن عبادة الزكاة التي فرضها الله على أموال المسلمين تطهيراً وتزكية لأنفسهم وأموالهم وتحقيق التكافل المجتمع المسلم، ومساهمة أساسية في عمل الخير. واعتبرها الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم الركن الثالث من أركان الإسلام، وقرنها القران بالصلاة عمود الإسلام في ثمانية وعشرين موضع (النعيري، 2018، 329)، غير أن النفس البشرية مفطورة على حب المال، كما دل على ذلك قول تعالى: (وتحبون المال حباً جماً)(الفجر: ٢٠)، وكما دل عليه قوله صلى الله علية وسلم (و لو أن لابن آدم واديا من ذهب أحب أن يكون له واديان ولن يملأ فاه إلا التراب ويتوب الله)،وهذا ما قد يدفع بعض الأفراد والشركات إلى محاولة التهرب من أداء الزكاة بخلا بها ورغبة في كنز الأموال، ويكون ذلك عبر وسائل وأساليب احتيالية يرمي المحتال من خلالها إلى التهرب من دفع الزكاة متناسيا الأجر العظيم الذي ادخره الله للمزكين، والوعيد الشديد الذي توعد الله به الكافرين والمانعين، وملتفا في الوقت ذاته على حقوق الفقراء وسائر الأصناف المستحقة للزكاة، ومضرة بدور الدولة وقدرتها على تأمين مصادر التمويل اللازمة للقيام بواجباتها فيما يختص بمصارف الزكاة (البريشي، 2016، 10).

### 2.4.2. تعريف الزكاة:

الزكاة لغة: إن أصل الكلمة مشتق من (زكى)، أصل يدل على نماء وزيادة، وسمي القدر المخرج من المال (زكاة)؛ لأنه سبب يرجي به الزكاء، وهو زيادته، ونماؤه، ويقال الطهارة زكاة المال، وهو تطهيره (الغنايم،2019، 48)

الزكاة اصطلاحا: الزكاة شرعا: حق يجب في المال.

وقيل: حق واجب في مال خاص، لطائفة مخصوصة، في وقت مخصوص.

وقيل: إنفاق جزء معلوم من المال النامي إذا بلغ نصابا في مصارف مخصوصة.

وقيل: حصة من المال ونحوه يوجب الشرع بذلها للفقراء ونحوهم بشروط خامة.

وقيل: عبارة عن إنجاب طائفة من المال في مال مخصوص لمالك مخصوم.

وقيل: نصيب مقار شرعا في مال معين يصرف لطائفة خصومة (الزكاة في الإسلام، 7)

### 3.4.2. منزلة الزكاة في الإسلام:

- الركن الثالث من أركان الإسلام، فهي أحد مباني الإسلام؛ لحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت». وفي لفظ لمسلم: بني الإسلام على خمس: على أن يعبد الله ويكفر با دونه، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان). (الزكاة في الإسلام، 11)
- الزكاة قرينة الصلاة في كتاب الله تعالى، فقد جمع الله بينها وبين الصلاة في مواضع كثيرة في كتابه الكريم، وهذا يدل على عظم مكانتها وعظم شأنها عند الله، وفيما يلي بعض مواضع ذكر الزكاة في القرآن الكريم.

### 4.4.2. الأدلة من القرآن على وجوب الزكاة:

1- قوله تعالى: (وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ وَارْكَعُواْ مَعَ الرَّاكِعِينَ). [البقرة:43].

2- قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَاكَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ). [البقرة:267].

3- قوله تعالى: (وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُواْ لأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللّهِ). [البقرة: 11].

4- قوله تعالى: (إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ). [المائدة:55].

5- قوله تعالى: (فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ وَآتَوُاْ الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَنُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ). [التوبة:11].

6- قوله تعالى: (الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ). [الحج:41].

7- قوله تعالى: (وَمَا أُمِرُوا إِلا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُا لدِّينَ حُنَفَاء وَيُقِيمُوا الصَّلاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ). [البينة:5].

8- قوله تعالى: (الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُم بِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ). [النمل:3].

9- قوله تعالى: (رِجَالٌ لا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلاةِ وَإِيتَاء الزَّكَاةِ). [النور:37].

10- قوله تعالى: (وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ). [النور:56].

### 5.4.2 فوائد الزكاة:

للزكاة العديد من الفوائد العظيمة، والحكم الكثيرة، ومنها ما يأتي:

- إتمام إسلام العبد لأنها أحد أركان الإسلام، فإذا أدي العبد الزكاة المفروضة تم إسلامه وكمل، وهذا غاية عظيمة لكل مسلم، فكل مسلم مؤمن يسعى لإكمال دينه.

- حصول طاعة الله بتنفيذ أمره: رجاء ثوابه وخشية عذابه، وابتغاء رضوانه.
- تثبيت أواصر المحبة بين الغني والفقير؛ لأن النفوس مجبولة على حب من أحسن إليها.
- تطهير النفس وتزكيتها، والبعد بها عن خلق الشح والبخل، كما أشار القرآن الكريم إلى هذا المعنى في قول الله تعالى: (من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها).
- تعويد المسلم على صفة الجود والكرم، والعطف على ذوي الحاجات؛ والرحمة للفقراء.
- حفظ النفس عن الشح، قال الله تعالى: (ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون). (الزكاة في الإسلام، 29)

### 6.4.2. حكم الزكاة في الإسلام:

الزكاة: واجبة بالكتاب والسنة، وإجماع الأمة على كل مسلم، حر، مالك لنصاب، مستقر، مضى عليه الحول.

أما الكتاب، فلقول الله تعالى: (وآتوا الزكاة) وفي آيات كثيرة أمر الله فيها بأداء الزكاة.

وأما السنة فعن حديث ابن عباس رضا الله عنها أن النبي بعث معاذ إلى اليمن فقال: «إنك تأتي قوم من أهل الكتاب: فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم».

وأما الإجماع: فأجمع المسلمون في جميع العصور على وجوب الزكاة إذا اكتملت الشروط، واتفق الصحابة به على قتال مانعيها). (الزكاة في الإسلام، 42)

### 7.4.2. الدور الاقتصادي للزكاة:

أن الحديث عن ارتباط الزكاة في الجوانب الاقتصادية ومنها الاستثمار لا يقتصر على المكاسب الأخروية فقط، بل كذلك الدنيوية، فمن المعروف أن الزكاة تؤخذ على رأس مال المسلم ولا تشترط الربحية كما في الضرائب. ومعنى ذلك أن صاحب المال سيفكر كثيرا في إيجاد طريق الاستثمار مال هو الذي ستأكل الزكاة منه نصيبا معلوما عندما يحيل عليه الحول،حديث النبي (صلى الله عليه وسلم)«حتى لا تأكلها الصدقة، وهذا عكس الضرائب والتي بالفعل تشجع على الاكتناز والبعد عن الاستثمار، نتيجة أن الضريبة ستشمله متى حقق ربحاً، لذلك هم يودعون أموالهم في البنوك ليأخذوا عليها فوائد ولا يؤخذ عليهم ضريبة الدخل.

وبالعودة للزكاة، نجد أنها توجب على جميع المسلمين الذين لديهم أموالا مهما اختلفوا في حالاتهم أن يحركوا أموالهم في استثمارها (النافع، 2014، 58) ومع الدور الذي تؤديه الزكاة في تقليل احتمالات الأخبار والأزمات المالية، فهي أيضا تؤدي دورا جوهريا في الخروج من الركود الاقتصادي بعد وقوعه، فالركود، خاصة كالذي نتج عن الأزمة المالية الحالية، ينتج عن امتناع الوحدات الاقتصادية عن الإنفاق خشية عدم قدرة الأطراف الأخرى على التزاماتها والأنفاق بدورها لتكتمل الدورة الاقتصادية، وقد اعترف المحللون بأن المشكلة تتلخص في الاكتناز فالبنوك التي لديها السيولة تأبى إقراضها خشية عدم سداد القروض بسبب الأزمة، والموسرون يمتنعون عن الإنفاق خشية حاجتهم للنقد في غياب مصادر الدخل، فإذا امتنع كثيرون عن الإنفاق وقع الركود، والركود يؤدي إلى تراجع الأسعار، بحيث ترتفع القيمة الحقيقية للنقود مما يشجع على تأخير الإنفاق مما يزيد من تراجع الأسعار. (العلقم، 2013، 28)، كما أن تحريك الأموال واستثمارها هي فكرة اقتصادية يميزها المدراء الماليين الذين دائما يعطون الجانب الأكبر في تحريك الأموال وعدم تجميدها،

والاحتفاظ بقدر بسيط من المال يترك لحينه فالزكاة هي الطريق الأمثل والأكمل اقتصاديا لسلوك هذا النهج، وإن طبيعة الزكاة تعكس دقة في أنصبتها ومصارفها، فهو تشريع متكامل لن يتضرر دافع الزكاة من أمواله لأنها تؤخذ من المال الفاضل عن الحاجة الأصلية لمالكه، وكذلك لن يحرم من أخذ الزكاة من، يستحقها بالرغم من أن مصارفها محددة في كتاب الله، لأن كل من يستحقها حتما داخل في المصارف الثمانية، وتساهم الزكاة في التنمية الاقتصادية الحقيقية للمجتمع المسلم، حيث تمنع الاكتناز من خلال تحفيز أرباب الأموال على استثمار أموالهم، كما تعالج مشكلة الفقر من خلال تنمية موارد الفقراء والمساكين، وتعالج مشكلة تكدس الثروات بين أفراد المجتمع، بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي وذلك من خلال إعادة الغارمين إلى حلبة النشاط الاقتصادي، كما تساهم في محاربة التضخم النقدي من خلال دورها في زيادة الإنتاج، كذلك الزكاة تساعد الفقراء على زيادة القوة الشرائية لديهم، وهذا بالتأكيد سوف ينعكس على الغني نفسه.

كما أن الزكاة تقضي على الاحتكار والتلاعب في الأسعار في العقار، وهذه مشكلة كبيرة في السعودية، لأن الكثير منهم يظن أن الزكاة مرتبطة في أصناف محددة من الأموال، وبشكل أوسع نقول أن الزكاة تحق في جميع الأموال التي يملكها المسلم إذا تحققت شروطها، سواء هذه الأموال موجودة في العهد النبوي أو لم توجد إلا في زمان المتأخرين، ولذلك لو فرضت الزكاة على الأراضي الطويلة والممتدة والمتروكة، فسنقضي بشكل مباشر على الارتفاع المبالغ فيه في العقار وستنتهي هذه المشكلة الاقتصادية (النافع، 2014، 59).

### 8.4.2. نصاب الزكاة:

جعلت الشريعة الإسلامية لوجوب الزكاة في المال قدرا معلوما محددا، فمن ملك هذا القدر فقد وجبت عليه الزكاة، أما إذا لم يبلغ المال هذا القدر، فلا تجب فيه الزكاة، فتجب الزكاة في النقدين، وهما الذهب والفضة وما قام مقامهما، كالريال والدولار، ويقال لها: عين، كما تجب في عروض التجارة، والمقصود بالعروض ما اسيوي النقدين من المتاع من الحيوان والعقار والثياب وسائر الأموال، فالعروض جمع عرض، أما العرض فيقصد به جميع متاع الدنيا، فصار كل عرض داخل في العرض وقد اتفق الفقهاء على أن نصاب العروض المعدة للتجارة هو نصاب النقدين، ذلك أن الأصل في النقدين النماء، وما كان من الأموال الأصل فيه الماء، فإن الزكاة تجب فيه ابتداء، يستوي في ذلك أن يكون قصد بالنقدين التجارة أم لم يقصد، بخلاف العروض، فالأصل فيها أنه للاقتناء، وليست للتجارة، ولذلك فلا تجب الزكاة فيها إلا إذا اتخذت للتجارة، وجعلت الشريعة نصاب العروض التي اتخذت للتجارة تقدر بالنقدين، أي الذهب أو بالفضة (مبارك، 2016، 32).

### 9.4.2. زكاة عروض التجارة:

تعريف عروض التجارة: تعرف عروض التجارة على انها كل ما يمكن أن ما يعد لغرض البيع أو الشراء ويكون من أجل الربح، ويمكن القول أن هذا التعريف يشمل: كل مال مخصص للتنمية والاستثمار كيفما كانت طريقة استثماره، سواء كان هذا الاستثمار تجاريا أو صناعيا، وإذا كان التاجر يقوم بشراء السلعة ثم يبيعها بقصد تحقيق الربح، فإن الصانع هو الآخر يقوم بشراء المواد الخام التي يحولها إلى سلع ثم يقوم بعرضها للبيع

من أجل تحقيق الربح، وبناء على ذلك فإنه يمكن الاستنتاج بأن الأحكام الشرعية الخاصة بعروض التجارة هي من العموم بحيث تسري على النشاط الصناعي (يماني، 2015، 52)، وقد كان الناسُ في صدر الإسلام يقومون العروض بالذهب أو بالفضة، لأنهما معياران متساويان، فيقدرون ما يملكون من عروض التجارة بالذهب إن أرادوا،

ويقومن بتقديرها بالفضة أن أرادوا، فالنتيجة من الأخذ بأيٍ التقديرين واحدةٌ، وإذْ لا فرق بين التقديرين فيما مضى، غير أن الفرق اليوم بين التقديرين كبير، فكيف يتم تقديرها اليوم؟

مع العلم بأن الأصل في العرض أن يقوَّم بقيمته، فحين كان العروض تباع به ما في الأغلب، واستويا بالنسبة إلى الزكاة، كان المزكي مخير فيما بين التقويم بالذهب أو بالفضة، فقيمةُ العروض إنما نعرفها بما يباع به غالبًا، فهذه هي قيمتُه الآن، فإنها لو عرضت العروض للبيع فإنها يمكن أن تباع بما تعارف عليه الناس في البلد، فما يباع بالذهب يقوم بالذهب، وما يباع بالفضة يكون تقويمه بالفضة، وبالتالي الناس اليوم هي تعرف قيمة العروض بقيمة الذهب لأنه هو ما يشاع استعماله (مبارك، 2016، 33).

### 10.4.2. تحديد وعاء الزكاة:

الأصل في تحديد وعاء زكاة عروض التجارة انه إذا حلت الزكاة، فينظر ما كان عنده من نقد أو عرض للبيع لقومه قيمة النقد، ويحسب ما كان علية من دين، ثم يطرح منه ما كان عليه من الحين، ثم يزكي ما تبقى، ويرى بعض الكتاب أن هذه الطريقة تتفق مع المفهوم المحاسبي لرأس المال العامل الذي يتمثل في الفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة مع الأخذ في الاعتبار ما يكون قد استخدم من الالتزامات طويلة الأجل في تمويل رأس المال العامل أو ما استخدم من القروض قصيرة الأجل في تمويل أصول ثابتة، وتسمى هذه الطريقة بالطريقة المباشرة، وسوف لا يتم الدخول في تفاصيلها لأنها غير مستخدمة في تحديد الوعاء الزكوي من قبل هيئة الزكاة والدخل بالمملكة العربية السعودية، ويكون التركيز على الطريقة المستخدمة لدى هيئة الزكاة و الدخل والتي يطلق عليها طريقة مصادر الأموال. (يماني، 2015، 59).

ويتكون الوعاء الزكوي تبعاً لطريقة مصادر الأموال (طريقة هيئة الزكاة الدخل) وفقا لتعميم المصلحة للمكلفين الذين لديهم حسابات منتظمة وذلك كما يلي:

1. رأس المال المدفوع في أول العام: ويجب مراعاة عدم إضافة أي زيادات على رأس المال تكون قد تمت خلال العام لضرورة مرور حول كامل عليها، وأنه يجب احتساب هذه الزيادة في العام التالي.
2. صافي الربح السنوي في نهاية العامة وذلك تبعاً لحساب الأرباح والخسائر قبل التوزيع بصرف النظر عن تاريخ نشوء هذا الربح.
3. الأرباح المرحلة من سنوات سابقة، لأنها تعتبر بمثابة رأس مال إضافي للمنشاة، ولا يتم النظر إلى سداد فريضة الزكاة سابقاً عن هذه الأرباح في سنة تحققها، وذلك باعتبار أن كل سنة مستقلة عن السنة الأخرى.
4. كافة الاحتياطيات مهما كان نوعها والاستدراكات والمخصصات، لأنها تعتبر بمثابة رأس مال إضافي للمنشأة.
5. رصيد الحساب الدائن لصاحب المنشأة في أول العام لأنه يعد بمثابة رأس المال ويتم استثماره في أغراض المنشأة.
6. الأرباح تحت التوزيع، إلا إذا ثبت إيداع هذه الأرباح في أحد المصارف تحت تصرف المساهمين وأنه يحظر على المنشأة التصرف فيها أو يتم السحب منها أو أخذ أي عمولة عنها.
7. على أن يتم الخصم من إجمالي المبالغ المشار إليها سابقاً، قيمة العناصر التالية كي تتمكن من تحديد صافي الوعاء للزكاة:

أولاً: صافي قيمة الأصول الثابتة، بعد أن يتم خصم الاستهلاكات، ولكن بشرطين، الشرط الأول هو أن يثبت على المكلف سداد قيمتها، والشرط الآخر هو أن تكون القيمة في حدود رأس المال المدفوع، والأرباح التي رحلت من سنوات سابقة والاستدراكات والاحتياطيات والمخصصات، والحساب صاحب المنشاة الدائن.

ثانياً: الخسائر الحقيقية، سواء أكانت هذه الخسائر الحقيقية هي خسارة من نفس السنة أو كانت خسارة تابعة لسنوات سابقة مرحلة.

ثالثاً: الاستثمارات في منشآت أخرى، سواء أكانت هذه الاستثمارات مأخوذة من رأس المال أو من الحساب الجاري الدائن أو مأخوذة من الاحتياطيات، سواء كانت هذه الاستثمارات تمت فيداخل المملكة أو تمت في خارجها، وفي حالة تمت خارجها يجب التحقق من إضافة الربح الحقيقي من الأعمال التي تمت في الخارج إلى الوعاء وذلك بالتحقق من الدفاتر والحسابات والأوراق (يماني، 2015، 61).

### 11.4.2. مفهوم الإفصاح المحاسبي:

لقد مر الإفصاح المحاسبي على مدى السنوات السابقة بعدد من المراحل مؤثره للتطور، وارتبطت بتطور مضمون وظيفة المحاسبة وذلك بدية بكونها وسيلة لخدمة ومساعدة أصحاب المشروع، إلى وسيلة لخدمة الإدارة، ثم الخدمة إلى كامل المجتمع، وذلك لأن هذه الوظيفة غالباً ما تتأثر بالتغيرات البيئية المختلفة، سواء تمت في البيئة الداخلية التي يعمل بها النظام المحاسبي، أو سواء بالبيئة الخارجية التي يمكن أن يتفاعل معها النظام المحاسبي (النافع،2014، 65).

#### 1.11.4.2. تعريف الإفصاح:

الإفصاح لغة: الكشف والتبيان يقال أفصح عن الشيء أي بينه وكشفه،

الإفصاح لدى المحاسبين: إرفاق إيضاحات مع القوائم المالية يبين فيها المعلومات التي تتطلب مفاهيم ومعايير المحاسبة المالية وأصول الممارسة المحاسبية ضرورة الكشف عنها وتبيانها إلى مستخدمي القوائم المالية حتى توفر فهما أكثر للقوائم المالية.

وقد تناول الباحثين الإفصاح بعدة تعاريف نذكر منها:

يعرف الإفصاح بأنه "ضرورة توضيح السياسات المحاسبية الهامة والقواعد والمبادئ المحاسبية المطبقة عند إعداد الحسابات الختامية، بالإضافة إلى ضرورة توضيح أو الإشارة إلى الأحداث الهامة التي يعتقد معدو القوائم المالية أنها ضرورية لمستخدمي هذه القوائم في تفسير النتائج المحاسبية واتخاذ القرارات الاقتصادية"(الأبجي،1996، 93)

وعرف الإفصاح بأنه "إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق

بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تظليل" (الحيالي، 1996، 371) ومن خلال ذلك نجد أن الإفصاح يأتي بمعنى تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين ويكون في شكل مضمون وصحيح وملائم حتى يساعد في اتخاذ القرارات، ولذلك فهو يخدم المستخدمين الداخليين والخارجين معاً.

#### 2.11.4.2. أهمية الإفصاح:

تلعب الشركات الصناعية دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية لجميع الدول، لذلك يجب الاهتمام في تعزيز الشفافية والإفصاح الكامل عن المعلومات المحاسبية والبيانات وأي معلومات أخرى إضافية تساعد في العمل على تعزيز الثقة لدى المستثمرين ومساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وبالتالي نخلق بيئة محلية جيدة لها المقدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية العامة للدولة وبالتالي تحقيق الرفاهية الاجتماعية لكافة أفراد المجتمع، وحيث ركزت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها إلى أهمية الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات والبيانات المهمة المرتبطة بالمنشاة، وذلك من اجل مساعدة المستخدمين في اتخاذ القرارات المناسبة (جاسم، 2019، 464).

**3.11.4.2. أهداف الإفصاح:**

أن الإفصاح المحاسبي يقوم بتقديم البيانات والمعلومات المالية إلى مستخدميها من أجل تحقيق عدد من الأهداف نذكر منها ما يلي:

1. العمل على تقديم المقاييس للعناصر المعترف بها، وبخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية، كتقدير القيمة العادلة لجميع بنود الميزانية.
2. العمل على وصف العناصر الغير معترف بها، وتقديم المقاييس لهذه العناصر مثل الضرائب المؤجلة مع وصف الضمانات التي على المؤسسة تحديده مقابل الديون.
3. العمل على توفير البيانات والمعلومات المالية التي تساعد المستخدمين على تقييم المخاطر وحالات عدم التأكد للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها.
4. العمل على تقديم البيانات والمعلومات المالية وغير المالية المهمة للمساعدة في عمل المقارنات بين القوائم المالية.
5. العمل على تقديم البيانات والمعلومات المالية عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجية، والمساعدة في تقييم الاستثمارات. (جاسم،2019، 465)

**4.11.4.2. أنواع الإفصاح:**

يمكن تقسيم الإفصاح من حيث الإلزام إلى نوعين وهما:

1. الإفصاح الإجباري: في هذا النوع من الإفصاح يتم إجبار الوحدات الاقتصادية على العمل به نظرا لأن الإفصاح في هذه الحالة يتبع اللوائح والأنظمة والقوانين، ومتطلبات الإفصاح التي وردت في المعايير المحاسبية التي أصدرتها الجهات والهيئات العلمية والمهنية، سواء كانت محلية أو دولية متعارف عليها، وتلقى قبولا عاما، ويعتبر هذا النوع من الإفصاح بأنه الشكل الرئيسي للإفصاح المحاسبي الذي يجب أن تعتمده كل المنشآت العاملة في البيئة الممارسة الأعمال، بموجب المتطلبات التشريعية والقانونية والتنظيمية التي تحكم عملية الإفصاح المحاسبي، من حيث محتوى الإفصاح ونوعيته، تبعاً لتوصيات الجهات والمنظمات العلمية والمهنية التي تقرره، والتي تتمثل في المعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما والمتعارف عليها، مما يجعله قادرا على تحقيق الهدف منه في بيئة منظمات الأعمال (عبد الفتاح، 2008، 128).
2. الإفصاح الاختياري: وهذا النوع من الإفصاح تتطوع به المنشاة ويكون زائد عما هو مقرر إجباريا بواسطة إدارة المنشأة، وهذا يعني أن الإفصاح يكون إفصاح اختياري عند ما تعرض المنشأة البيانات المالية أو غير المالية بدون وجود أي متطلب قانوني أو مهني، وقسمت اللجنة الإفصاح الاختياري إلى ست مجموعات وهي:

بيانات عن المشروع، وتحليلات بيانات المشروع من قبل الإدارة، والمعلومات المستقبلة، ومعلومات عن الإدارة وحاملي الأسهم، ومعلومات عن خلفية عن الشركة، ومعلومات عن الأصول غير الملموسة التي لم يعترف بها في القوائم المالية، وقد اهتم مجلس معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح الاختياري توافقاً مع مطالبات حديثة من صانعي السياسة بزيادة الإفصاح عن المعلومات الاختيارية (النافع، 2014، 68).

**5.11.4.2. الإفصاح وفقاً للمعيار الزكاة:**

يهدف معيار الزكاة إلى تحديد متطلبات القياس والعرض والإفصاح المصروف الزكاة في القوائم المالية بحيث تظهر القوائم المالية بعدل المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها.

ويحدد هذا المعيار متطلبات قياس وعرض مصروف الزكاة والإفصاح عنها في القوائم المالية للمنشآت الهادفة للربح الملزمة نظاما بدفع الزكاة المستحقة إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل، ولا يشمل هذا المعيار تحديد أسلوب احتساب الزكاة الذي يتم تحديده في ضوء أحكام وقواعد فريضة الزكاة والتعليمات المنظمة لها.

وقد قام هذا المعيار السعودي لمحاسبة الزكاة بتحديد المتطلبات التي تخص قياس الزكاة وعرضها والإفصاح عنها في القوائم المالية للشركات السعودية كما يلي:

**6.11.4.2. القياس:**

1. يجب قياس وإثبات مصروف الزكاة لكل فترة مالية على حدة وفقا لأحكام وقواعد فريضة الزكاة في المملكة.
2. تتم تسوية مخصص الزكاة في السنة المالية التي يتم خلالها اعتماد الربط النهائي، ويتم إثبات أي فروقات بين مخصص الزكاة والربط النهائي وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 8 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء".

**1.6.11.4.2. العرض:**

يجب عرض مصروف الزكاة للفترة في بند مستقل في قائمة الدخل قبل الربح أو الخسارة.

**2.6.11.4.2. الإفصاح:**

يجب أن تفصح القوائم المالية على الأقل عما يلي:

1. السياسة المحاسبية المستخدمة في معالجة الزكاة.
2. تفاصيل عناصر ومبالغ وعاء الزكاة الرئيسة الموجبة والسالبة.
3. رصيد مخصص الزكاة في أول الفترة السنوية والإضافات.
4. الإستبعادات التي تمت خلال تلك الفترة ورصيد آخر الفترة.
5. مبلغ الربط النهائي المعتمد لكل فترة سنوية ومبالغ الفروقات بينه وبين مخصص الزكاة لتلك الفترة وملخص عن طبيعتها.
6. السنوات التي لم تربط عنها الزكاة ربطا نهائيا وأسباب ذلك والجهة المعروض عليها الخلاف، إن وجد، بين المنشأة والهيئة العامة للزكاة والدخل، والمبلغ محل الخلاف (معيار الزكاة، 2016)

### 12.4.2. نبذة عن الهيئة العامة للزكاة والدخل:

أنشأت المملكة العربية السعودية هيئة الزكاة والدخل وهي جهاز مستقل لتنظيم وجباية الزكاة، حيث صدر أول تنظيم الجباية الزكاة في المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم (8634/28/2/17 ) وتاريخ 1370/6/29 هـ الموافق1951/4/7م (السعد، 2013، 41)، حيث مرت الهيئة بمراحل مختلفة ومسميات عدة، إذ كانت النشأة في عام 1355هـ، الموافق 1936م، تحت مسمى "مكتب الزكاة والدخل"، ثم "مصلحة الزكاة والدخل" في عام 1370هـ، ولتستقر أخيرًا تحت مسمى "الهيئة العامة للزكاة والدخل"، وذلك بعد صدور الأمر الملكي رقم (أ/133) وتاريخ 1437/7/30هـ، الذي نص في البند الحادي عشر منه على تحوُّل "مصلحة الزكاة والدخل" لتكون "الهيئة العامة للزكاة والدخل"، ويكون لها مجلس إدارة يرأسه وزير المالية (الهيئة، 2018).

وهي التي تتولى تحصيل زكاة عروض التجارة والتي تدخل فيها كل الأعمال التجارية والصناعية والخدمية مما تهدف إلى تحقيق الربح بصورة إلزامية وهي تابعة لوزارة المالية، وتتمثل مهامها الأساسية في جباية الزكاة والضرائب داخل المملكة وفقا للقوانين

السارية المفعول، والتي عرفت عدة تغيرات، حيث صدر العديد من المراسيم الملكية والمراسيم الوزارية واللوائح التنفيذية التي تبين كيفية تطبيق الزكاة، خاصة فيما يتعلق بكيفية تقديرها وحسابها وتوزيعها والعقوبات المترتبة عن مانعها وتقوم حالياً الهيئة بجباية عروض التجارة من رعايا المملكة العربية السعودية، وأيضاً من غير السعوديين حيث يعامل مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي معاملة السعوديين، كما أنها تقوم بتحصيل الضريبة من الأفراد غير السعوديين ممن يمارسون النشاط في المملكة العربية السعودية ( بوحيضر، 2017، 172).

وتستوف الزكاة كاملة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء من كافة السعوديين على السواء، كما تستوفي من الشركات السعودية التي يكون كافة الشركاء والمساهمين فيها من السعوديين، كما تستوف أيضا من الشركاء السعوديين في الشركات المؤلفة من سعوديين وغير سعوديين، ووجب تحصيل الزكاة من المكلفين بها كاملة بواقع (٢,٥٪)، ولم يقف الأمر عند هذا الحد وكذلك أصدرت الهيئة عددا من التعميمات والمنشورات الدورية، إلى جانب صدور عدد من القرارات الوزارية، وصدور الخطابات التي تتعلق ببعض القضايا الزكوية (السعد، 2013، 41).

**2.12.4.2. الجهود التي تقوم بها الهيئة:**

تقوم الهيئة بعدد من الجهود والتي تم حصرها في الوظائف التالية:

1. جباية الزكاة وتحصيل الضرائب من المكلفين وفقا للأنظمة واللوائح والإرشادات ذات العلاقة.
2. توفير خدمات عالية الجودة للمكلفين، لمساعدتهم في الالتزام والوفاء بواجباتهم.
3. متابعة المكلفين واتخاذ ما يلزم من إجراءات، لضمان جباية وتحصيل المستحقات المتوجبة عليهم.
4. العمل على نشر الوعي لدى المكلفين وتقوية درجة التزامهم الطوعي، والتأكد من التزامهم بما يصدر من الهيئة من تعليمات وضوابط في مجال اختصاصها.
5. التعاون وتبادل الخبرات مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، وبيوت الخبرة المتخصصة داخل المملكة وخارجها، وذلك في حدود اختصاصات الهيئة.
6. تقوم الهيئة بتمثيل المملكة في المنظمات والهيئات والمحافل والمؤتمرات الإقليمية والدولية ذات الصلة باختصاصات الهيئة (الهيئة، 2018).

وتؤدي الهيئة دورا مهما في إنجاح تنظيم جباية الزكاة باعتبارها الجهة المختصة بتنفيذ الأنظمة والتعليمات الصادرة في هذا الخصوص، وتبعاً لذلك فإنه يجب عليها العمل لرفع كفاءة وفعالية الإدارة الزكوية ويجب على الإدارة القادرة على تنفيذ الأنظمة والتعليمات، ومن أهم ما يجب العناية به رفع كفاءة العاملين في المصلحة من الناحيتين العلمية والعملية حيث يجب على الهيئة العمل على حسن اختيار العاملين، ثم تدريبهم وتطويرهم، وذلك لما يتطلبه طبيعة عمل الفاحص الزكوي من إتقان للنواحي المحاسبية، والإلمام بجميع الإجراءات والتعليمات والتعميمات والعمل على تنفيذها، والإلمام الكافي بالجوانب الفقهية المتعلقة بالزكاة، وكيفية تحديد وعائها، والقدرة على حساب الزكاة المستحقة على ذلك الوعاء، فضلا عن الإمام بمبادئ العلوم السلوكية لفهم شخصية المكلفين، وضمان حسن التعامل معهم (السعد، 2013، 36).

**3.12.4.2 ميثاق الخدمات بين الهيئة العامة للزكاة والدخل والمكلفين:**

قامت الهيئة بتبني ميثاق الخدمات بين الهيئة العامة للزكاة والدخل والمكلفين، إيماناً منها بأهمية بناء علاقة متينة مع المكلفين، ولتحقيق قيم الهيئة المعتمدة، يتضمن التزامات الهيئة تجاه المكلفين ومسؤوليات المكلفين تجاه الهيئة وسوف يكون هذا الميثاق معياراً لجميع تعاملات الهيئة مع المكلفين لخلق شراكة قوية ومستمرة قائمة على معايير تعزز وتطور العلاقة بينهم.

**1.3.12.4.2. التزامات الهيئة تجاه المكلفين:**

أولاً الشفافية: يجب أن يتم الالتزام بالوضوح في جميع التعاملات مع المكلفين.

ثانياً الاستجابة: حيث تقوم الهيئة بتقديم الخدمات في التوقيت المناسب، وعليها النظر في كافة المقترحات والشكاوى وفقا لمستويات معايير الخدمة المتفق عليها.

ثالثاً سرية المعلومات: تقوم الهيئة بالالتزام بسرية المعلومات والمحافظة عليها وكذلك عدم استخدامها والتصرف بها بشكل غير نظامي أبداً.

رابعاً الإنصاف: يتم التعامل مع جميع المكلفين بنزاهة وعدل والعمل على جميع المعاملات بموضوعية في إطار الأنظمة واللوائح والقوانين.

خامساً المشاركة: تراعي الهيئة بأن تنشر المستجدات المتعلقة بالزكاة والضرائب وتقوم بالعمل على توضيح الإجراءات لرفع درجة الالتزام.

سادساً التمثيل: يتم التأكيد على أحقية المكلفين بتفويض محاسب أو مكتب استشاري معتمد لدى الهيئة لتنفيذ خدمة محددة لدى الهيئة بالنيابة عنهم (الهيئة، 2018).

**2.3.12.4.2. مسؤوليات المكلفين تجاه الهيئة:**

أولاً الأهمية: أهمية التسجيل للزكاة والضرائب وفقا للأنظمة واللوائح ومنح الأهمية القصوى لجميع الالتزامات والإجراءات الزكوية والضريبية.

ثانياً الأمانة: الالتزام بالصدق والأمانة خلال الإفصاح وتعبئة الإقرارات الزكوية والضريبية أو أي تعاملات أخرى مع الهيئة.

ثالثاً الدقة: يجب حفظ كافة السجلات والمستندات التي تخص التعاملات الزكوية والضريبية والإبلاغ عن أي تغييرات تطرأ على معلومات المكلف لدى الهيئة.

رابعاً التعاون: وجوب التعاون مع ممثلي الهيئة في جميع الأنشطة المتعلقة بالزكاة والضرائب مثل إجراءات الفحص الميداني والإبلاغ عن حالات التهرب الزكوي أو الضريبي.

خامساً الدراية: يجب على المكلفين الإلمام باللوائح والتعليمات والاتفاقيات والأنظمة والأدلة الإرشادية المتعلقة بالزكاة والضرائب، والمنشورة عبر الموقع الإلكتروني للهيئة.

سادساً الالتزام بالوقت: يجب على المكلفين تقديم الإقرارات الزكوية والضريبية وتسديد المستحقات ضمن الزمن والتاريخ المحدد وفقا للأنظمة واللوائح (الهيئة، 2018).

حيث أن فقد الثقة بين المكلفين وموظفي الهيئة ذلك أن أحد مسببات التهرب الزكوي، ولذلك فإن حسن الاختيار، والعناية بتوافر بعض الصفات في موظفي الهيئة يعتبر من أهم طرق وأساليب الوقاية أو الحد من التهرب الزكوي، وقد اشترط الفقهاء بعض الشروط في اختيار عامل الزكاة إضافة إلى شرطي البلوغ والعقل بأن يكون أمينا ثقة فقيها متقنا لعمله، (السعد، 2013، 36).

**3.3.12.4.2. أهداف العلاقة بين هيئة الزكاة والدخل والمكلفين:**

تقوم العلاقة بين الهيئة العامة للزكاة والدخل والمكلفين على التعامل مع كافة المكلفين باعتبارهم شركاء، ويجب أخ في الاعتبار أهمية الشفافية في الإقرار الضريبي والزكوي لتعزيز الإيرادات، وتهتم الهيئة بتسخير أفضل التجارب الإقليمية والدولية للاستفادة منها، والعمل على تعظيم وتعزيز العلاقة بين الهيئة وكافة المكلفين وتطوير العلاقة بأفضل الوسائل دعما لبناء الثقة بين الطرفين، ومما يزيد من تقوية العلاقة بيت الطرفين تقديم الإقرار من قبل المكلفين حيث يؤكد التزام المنشآت بتطبيق أنظمة الضريبة والزكاة، ومن أبرز أهداف العلاقة بين هيئة الزكاة والدخل والمكلفين زيادة الوعي بالمقاصد الشرعية وتحفيز العمل المجتمعي، خلق المنفعة العامة وتحقيق العدالة لمصلحة المجتمع، تحقيق أعلى مستويات الرضا لخدمة الأفراد والمنشآت، تطوير المنظومة الضريبية والزكوية بين الهيئة والأطراف الأخرى، حل مشكلات مجتمع الأعمال مع الضرائب والزكاة، تعزيز الثقة والشفافية الترسيخ علاقة وطيدة (الحمادي، 2018).

**4.12.4.2. بعض جهود الهيئة لمواصلة التطوير:**

تعمل الهيئة على مواصلة التطوير مؤسسياً، حيث قامت باتخاذ إجراءات جادة، في اتجاه تحقيق تطوير مؤسسي يزيد من قدرتها على النهوض بمهامها، بأعلى كفاءة وأكمل وجه، ولقد كانت النقلة الكبيرة في التطوير المؤسسي للهيئة، من خلال التحول إلى هيئة مستقلة، حيث صدرت موافقة مجلس الوزراء على التنظيم الجديد الذي رفعته الهيئة لتصبح هيئة مستقلة بمجلس إدارة مستقل، له كامل الصلاحيات في إدارة الهيئة بما يمكِّنه من إنجاز أعماله، دون الرجوع لأي جهة أخرى، وهذا سيعُطي مرونة وقدرة أعلى للإنتاجية والإنجاز وتحقيق الأهداف، وإحداث نقلة نوعية، في محوري الكفاءة والإنتاجية بالتمحور حول خدمة المكلفين بما يلبي طموحاتهم، وبما يسهم في تحقيق أهداف الدولة، كما سيمكِّن الهيئة من تحمل الأعباء الكبيرة الناشئة عن توسع الأسواق الذي تشهده المملكة، حيث تعمل على تعزيز علاقاتها مع القطاعين العام والخاص الشفافية وبناء الشراكات الهيئة العامة للزكاة والدخل هي مؤسسة وطنية اقتصادية فاعلة، يرتبط عملها بالقطاعين العام والخاص ولذلك تعمل الهيئة على تعزيز علاقتها مع القطاعين العام والخاص، بشكل فعَّال وذلك دعماً للشفافية، ولخلق بيئة ملائمة تعمل على تشجيع المجتمع السعودي في زيادة مساهمته الاجتماعية والاقتصادية للمملكة.

**5.12.4.2. تحصيل الهيئة لأموال الزكاة:**

1. الزكاة هي الركن الثالث في الإسلام وبها يسود الود والمحبة والتكافل والتعاون بين المسلمين ولذلك تحصّل الهيئة أموال الزكاة ومن ثم تقوم بإيداعها أولًا بأول في حساب خاص لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، حيث تتولى وكالة الضمان الاجتماعي بوزارة التنمية الاجتماعية الصرف منه على مستحقي الزكاة المسجلين لدى الضمان الاجتماعي، كما أن الهيئة تتابع إصدار نظام جباية الزكاة الجديد ويتضمن مراجعة آلية حساب الزكاة وتحديد آلية موحدة ومعتمدة على مستوى المملكة، إلى جانب إنشاء لجنة شرعية تحت مظلة الهيئة من ذوي التأهيل العالي والخبرة والكفاءة، في مجال فقه المعاملات المالية ومحاسبة الزكاة والأنظمة لتكون بمثابة المرجعية الشرعية النهائية للهيئة للتسريع في معالجة الاختلافات والمشاكل في احتساب الزكاة، ومراجعة نظام الزكاة الجديد لإصداره بشكل نهائي وفق النظام، ومراجعة اللوائح ذات الصلة بعمل الهيئة (مجلة الزكاة، 2018).
2. هيئة الزكاة والدخل متخصصة في الجباية فقط، لأن أموال الضرائب توجه إلى وزارة المالية لتمويل الميزانية العامة للدولة، أما أموال الزكاة فيتم تحويلها إلى مصلحة الضمان الاجتماعي وهي تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية،

حيث تم إنشاء الضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية في عام ١٣٨٢ه ولكن هذه الهيئة تولت ابتداء من العام المال ١٣٨٢ / ١٣٨٣ه تنظيم مساعدة الفئات الفقيرة والمحتاجة من الأسر والأفراد ورعايتهم المستمرة ضد الحاجة والعوز بالشكل الذي يكفل لهم حدا أدني من العيش الكريم ويرفع عنهم ذل المسألة ويحفظ كرامتهم. وفي عام ١٣٩٥/ ١٣٩٦ هـ وقد أصبح مسمى مصلحة الضمان الاجتماعي وكالة الوزارة الشؤون الضمان الاجتماعي وهي تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في المملكة، ويحظى قطاع الضمان الاجتماعي بدعم واهتمام من قبل الدولة، ويتجلى ذلك في المساعدات التي تمنح له إضافة إلى أموال الزكاة المجموعة بما يحقق خدمة كافة المستفيدين من هذا القطاع (بوحيضر، 2017، 176).

## 3. منهجية الدراسة في الجزء الميداني:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال قائمة إستبانة تحليلية في الحصول على البيانات للهيئة العامة للزكاة والدخل وتحليلها باستخدام برنامج (SPSS) والطرق الإحصائية الأخرى للإجابة عن أسئلة الدراسة وفرضياتها، وذلك في الفترة الزمنية 2018-2020 م.

### 1.3. أداة الدراسة:

صممت الباحثة أداة الاستبانة بحيث انها تقبل الإدخال على برنامج (SPSS) للتحليل الإحصائي وتم تقسيم الاستبانة إلى جزئيين:

**الجزء الأول:** يتكون من البيانات الشخصية (الديموغرافية) لعينة الدراسة وتشمل الجنس والعمر والمستوى التعليمي وعدد سنوات العمل والمركز الوظيفي، مع الأخذ في الاعتبار بأن الأسئلة العامة تتناسب مع طبيعة أعمال ووظائف أفراد العينة، الذين سيتم توزيع الاستبيان عليهم.

**الجزء الثاني:** يتناول تقييم مدى تأثير الهيئة العامة للزكاة والدخل في كفاية إفصاح الشركات السعودية عن الزكاة في القوائم المالية من خلال افتراضات البحث والتي تم تقسيمها إلى أربع محاور:

- هناك جهود فعالة لهيئة الزكاة والدخل لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويتكون من (4) فقرات.
- يتم إفصاح الشركات السعودية عن الزكاة بعدل في القوائم المالية ويتكون من (8) فقرات.
- تقوم الهيئة بتطوير الهيئة لأساليب العمل واستخدام التقنية الحديثة في تعاملاتها مع الشركات المكلفة بالزكاة ويتكون من (5) فقرات.
- لا تقوم الهيئة بحساب الوعاء الزكوي للشركة المكلفة بالزكاة اعتماداً على القوائم المالية فقط وإنما يستلزم جمع معلومات وإجراء تحقيقات ويتكون من (5) فقرات.

وتم عمل هذه الاستبانة بناء على الأدوار المنوطة بهيئة الزكاة والدخل والتي يتوجب القيام بها لضمان جودة التزام الشركات السعودية بالزكاة والإفصاح عنها في القوائم المالية، وأيضا تم عملها بناء على معيار الزكاة من خلال البنود التي يوجب المعيار الشركات بالإفصاح عنها.

### 2.3. مجتمع وعينة الدراسة الميدانية:

يمثل مجتمع الدراسة العاملين في الهيئة العامة للزكاة والدخل، حيث تم توزيع استبيان إلكتروني وتوزيعه على العاملين في الهيئة ويبين الجدول التالي مفردات العينة ونسبة الاستجابة الفعلية.

**جدول (3-1) مفردات العينة**

| مفردات عينة الدراسة | عدد الاستبيانات المرسلة | الاستجابة الفعلية |
|---|---|---|
| | | العدد |
| الهيئة العامة للزكاة والدخل | استبيانات الكترونية | 25 |

### 3.3. الأساليب والطرق المستخدمة في تحليل وتفسير النتائج:

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة أساليب إحصائية متعددة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS V.25).

1- معامل الثبات والمصداقية بمقياس ألفا كرونباخ لاختبار ثبات الدراسة.

2- معامل ارتباط بيرسون لمعرفة صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة وصدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة.

3- اختبار (Shapiro-Wilk Test) لاختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة.

4- اختبار (ت) One-Sample T Test لاختبار فروض الدراسة.

5- حجم التأثير ( Δ ) لتحديد حجم الأثر.

6- مقياس ليكرت الخماسي ومؤشر الأهمية النسبية، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. والترتيب في البعد والنسبة المئوية. لاختبار أسئلة الدراسة.

### 5.3. تحليل نتائج الاستبانة:

ظهرت الإحصاءات الوصفية لبيانات أفراد عينة الدراسة كما يلي:

**جدول (3-2) توزيع أفراد العينة وفق متغير الجنس**

| الجنس | التكرار | النسبة المئوية ٪ |
|---|---|---|
| ذكر | 21 | 84.0 |
| أنثى | 4 | 16.0 |
| المجموع | 25 | 100 |

**تبين النتائج أن:**

- أن 21 من أفراد عينة الدراسة يمثلوا ما نسبته 84.0٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة ذكور. وأن 4 من أفراد عينة الدراسة يمثلوا ما نسبته 16.0٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة إناث.

**شكل (1 –3)**

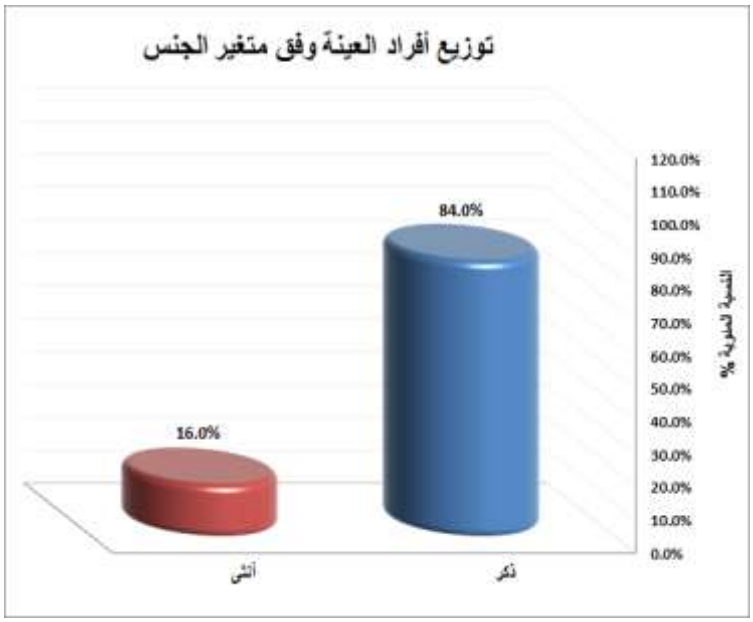


**جدول (3-3) توزيع أفراد العينة وفق متغير العمر**

| العمر | التكرار | النسبة المئوية ٪ |
|---|---|---|
| من 25 إلى 35 سنة | 16 | 64.0 |
| من 36 إلى 45 سنة | 6 | 24.0 |
| أكثر من 45 سنة | 3 | 12.0 |
| **المجموع** | 25 | 100.0 |

**تبين النتائج أن:**

- أن 16 من أفراد عينة الدراسة يمثلوا ما نسبته 64.0٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة أعمارهم من 25 سنة إلى 35 سنة وهم الأغلبية، في حين أن 6 منهم يمثلوا ما نسبته 24.0٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة أعمارهم من 36 إلى 45 سنة، وفي النهاية 3 منهم يمثل ما نسبته 12.0٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة أعمارهم أكثر من 45 سنة.

**شكل (2 – 3)**

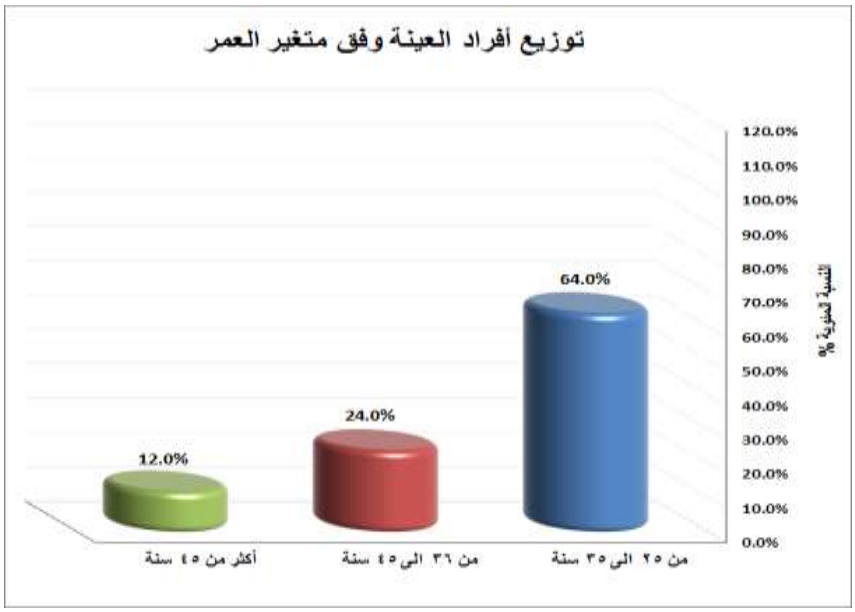


**جدول (3-4) توزيع أفراد العينة وفق متغير المستوى التعليمي**

| المستوى التعليمي | التكرار | النسبة المئوية ٪ |
|---|---|---|
| دبلوم | 2 | 8.0 |
| بكالوريوس | 18 | 72.0 |
| ماجستير | 3 | 12.0 |
| أخرى | 2 | 8.0 |
| **المجموع** | 25 | 100.0 |

**تبين النتائج أن:**

- أن 18 من أفراد عينة الدراسة يمثلوا ما نسبته 72.0٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة مستواهم التعليمي بكالوريوس وهم الأغلبية، في حين أن 3 منهم يمثلوا ما نسبته 12.0٪ مستواهم التعليمي ماجستير، وأن 2 منهم يمثلوا ما نسبته 8.0٪ مستواهم التعليمي دبلوم، وفي النهاية 2 منهم يمثلوا ما نسبته 8.0٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة مستواهم التعليمي أخرى (SOCPA، دبلوم عالي في المحاسبة ودبلوم في المحاماة ومستشار زكاه).

**شكل (3-3)**

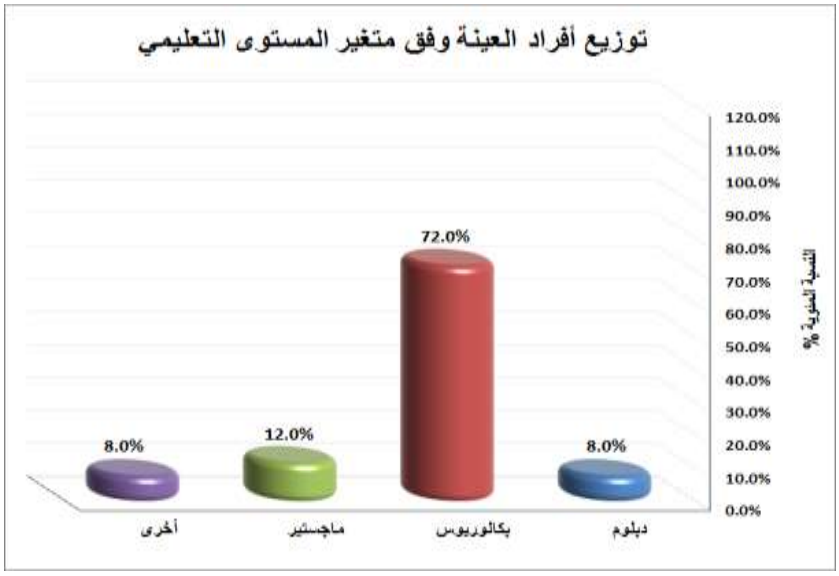


**جدول (3-5) توزيع أفراد العينة وفق متغير الخبرة العملية**

| الخبرة العملية | التكرار | النسبة المئوية ٪ |
|---|---|---|
| من سنه إلى 5 سنوات | 9 | 36.0 |
| من 6 إلى 10 سنوات | 7 | 28.0 |
| من 11 إلى 15 سنه | 4 | 16.0 |
| أكثر من 15 سنه | 5 | 20.0 |
| **المجموع** | 25 | 100.0 |

**تبين النتائج أن:**

- أن 9 من أفراد عينة الدراسة يمثلوا ما نسبته 36.0٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم من سنة إلى 5 سنوات وهم الأغلبية، وأن 7 منهم يمثلوا ما نسبته 28.0٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم من 6 إلى 10 سنوات. وأن 5 منهم يمثلوا ما نسبته 20.0٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم أكثر من 15 سنة. وفي النهاية 4 منهم يمثلوا ما نسبته 16.0٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم من 11 إلى 15 سنة.

**شكل (3 – 4)**

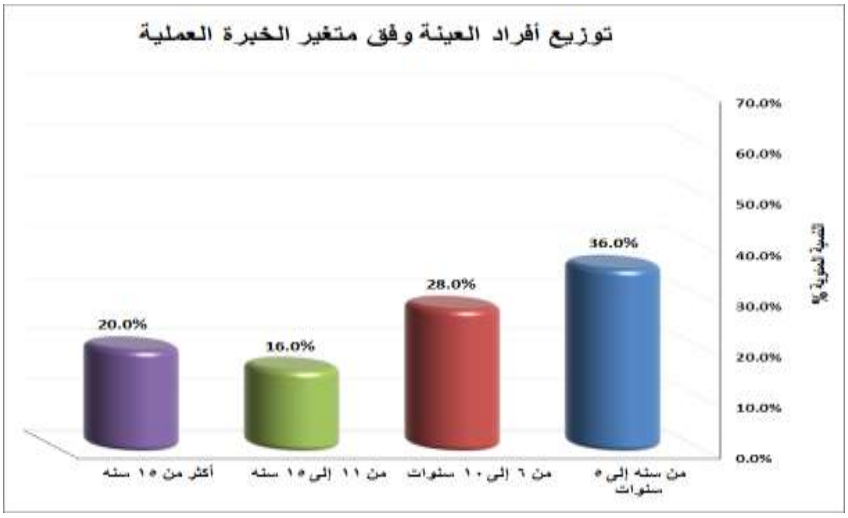


**جدول (3-6) توزيع أفراد العينة وفق متغير المركز الوظيفي**

| المركز الوظيفي | التكرار | النسبة المئوية ٪ |
|---|---|---|
| إداري | 2 | 8.0 |
| المراجعة والتقاضي | 1 | 4.0 |
| مدير مالي | 1 | 4.0 |
| محاسب | 8 | 32.0 |
| مدقق | 2 | 8.0 |
| مدير | 4 | 16.0 |
| مراجع حسابات أول | 3 | 12.0 |
| مستشار زكاه وضريبة | 1 | 4.0 |
| مشرف | 2 | 8.0 |
| ممثل خدمات المكلفين | 1 | 4.0 |
| **المجموع** | 25 | 100.0 |

**تبين النتائج أن:**

- أن 8 من أفراد عينة الدراسة يمثلوا ما نسبته 32.0٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة مركزهم الوظيفي محاسب وهم الأغلبية، وباقي العينة وظائفهم كما هو مبين بالجدول.

**شكل (3 – 5)**

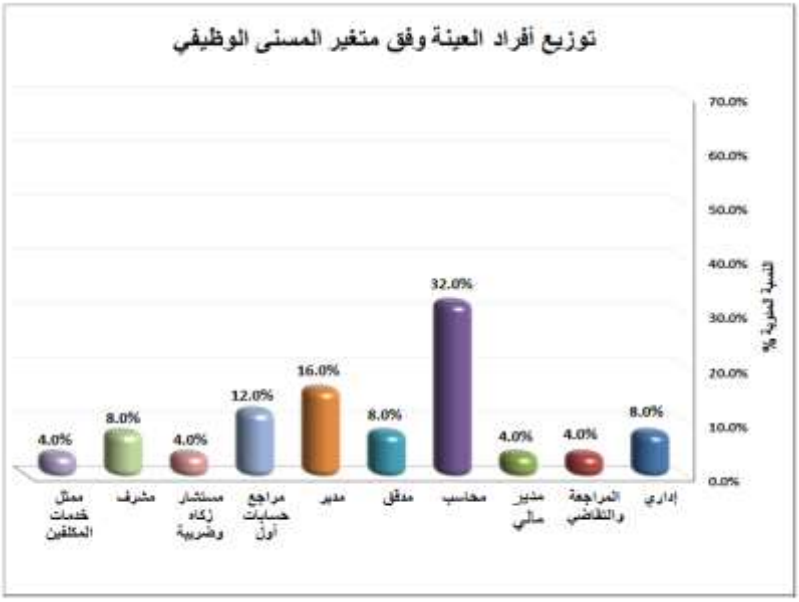


## 6.3. صدق وثبات أداة جمع البيانات:

### 1.6.3. ثبات أداة البحث باستخدام (معامل ألفا كرونباخ):

تم عمل اختبار ثبات الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة وعلى الدراسة مجتمعة، على عينة الدراسة البالغ حجمها (25) مفردة.

**جدول (3 -7) ثبات أداة البحث**

| المحور | عدد الفقرات | معامل الثبات ألفا كرونباخ |
|---|---|---|
| المحور الأول | 4 | 0.701 |
| المحور الثاني | 8 | 0.682 |
| المحور الثالث | 5 | 0.820 |
| المحور الرابع | 5 | 0.855 |
| معامل الثبات للدراسة ككل | 22 | 0.869 |

وبالنظر إلى نتائج الاختبار نجد أن:

- قيم معامل الثبات ألفا كرونباخ للمحاور كبيرة (أكبر من 0.6).
- قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ للدراسة ككل كبيرة (أكبر من 0.6) وقريبة من الواحد الصحيح.
- وهذا يعني أن الإستبانة تتمتع بثبات ومصداقية عالية جدًا يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

**2.6.3. الصدق الذاتي للاستبانة:**

كما أُحتسب الصدق الذاتي للإستبانة باستخدام المعادلة التالية:

الصدق الذاتي = $\sqrt{\text{الثبات}}$

الصدق الذاتي = $\sqrt{0.869}$ = 0.932

وهو معامل صدق مرتفع ودال إحصائياً يشير إلى إمكانية الوثوق في النتائج التي قد تسفر عنها الاستبانة.

## 7.3. الاتساق الداخلي وصدق أداة القياس:

**1.7.3. صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة:**

سيتم حساب الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان على عينة الدراسة البالغ حجمها (25) مفردة، وذلك بحساب معاملات ارتباط بيرسون بين كل عبارة وبين الدرجة الكلية للمحور التابعة له.

جدول (3- 8) معاملات ارتباط بيرسون لصدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول بالدرجة الكلية للمحور

| المحور الأول | |
|---|---|
| المسلسل | معامل الارتباط |
| 1 | 0.782** |
| 2 | 0.618** |
| 3 | 0.742** |
| 4 | 0.564** |

** دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01)

**يظهر الجدول السابق وجود علاقة ارتباط موجبة من متوسطة إلى قوية بين عبارات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور، وجميعها دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01)**، مما يدل على توافر درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي للمحور، وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (3- 9) معاملات ارتباط بيرسون لصدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني بالدرجة الكلية للمحور

| المحور الثاني | |
|---|---|
| المسلسل | معامل الارتباط |
| 1 | 0.386* |
| 2 | 0.411* |
| 3 | 0.341* |
| 4 | 0.317* |
| 5 | 0.740** |

| | |
|---|---|
| 6 | *0.365 |
| 7 | **0.724 |
| 8 | *0.410 |

** دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01)

* دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)

**يظهر الجدول السابق وجود علاقة ارتباط موجبة من متوسطة إلى قوية بين عبارات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور، وجميعها دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01 & 0.05)**، مما يدل على توافر درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي للمحور، وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول(3- 10) معاملات ارتباط بيرسون لصدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث بالدرجة الكلية للمحور

| المحور الثالث | |
|---|---|
| المسلسل | معامل الارتباط |
| 1 | **0.889 |
| 2 | **0.645 |
| 3 | **0.774 |
| 4 | **0.686 |
| 5 | **0.835 |

** دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01)

**يظهر الجدول السابق وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين عبارات المحور الثالث والدرجة الكلية للمحور، وجميعها دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01)**، مما يدل على توافر درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي للمحور، وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (3- 11) معاملات ارتباط بيرسون لصدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الرابع بالدرجة الكلية للمحور

| المحور الرابع | |
|---|---|
| المسلسل | معامل الارتباط |
| 1 | **0.662 |
| 2 | **0.743 |
| 3 | **0.685 |
| 4 | **0.910 |
| 5 | **0.949 |

** دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01)

**يظهر الجدول السابق وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين عبارات المحور الرابع والدرجة الكلية للمحور، وجميعها دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01)**، مما يدل على توافر درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي للمحور، وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

**2.7.2. صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:**

**وسيتم ذلك بحساب معاملات الارتباط بين درجة كل محور من محاور الدراسة وبين الدرجة الكلي لفقرات الاستبانة.**

جدول (3- 12) معاملات ارتباط بيرسون بين درجة كل محور من محاور الدراسة
وبين الدرجة الكلي لفقرات الاستبانة

| المحور | محتوى المحور | معامل الارتباط |
|---|---|---|
| الأول | هناك جهود فعالة لهيئة الزكاة والدخل لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية | 0.882** |
| الثاني | لا تفصح الشركات السعودية عن الزكاة بعدل في القوائم المالية وفقاً لمتطلبات الإفصاح للمعيار السعودي للزكاة | 0.767** |
| الثالث | تقوم الهيئة بتطوير الأساليب العمل واستخدام التقنية الحديثة في تعاملاتها مع الشركات المكلفة بالزكاة | 0.848** |
| الرابع | لا تقوم الهيئة بحساب الوعاء الزكوي للشركة المكلفة بالزكاة اعتماداً على القوائم المالية فقط وإنما يستلزم جمع معلومات وإجراء تحقيقات | 0.774** |

** دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01)

**يظهر الجدول السابق وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين درجة كل محور من محاور الدراسة والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، وجميعها دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01)**، وهذا يدل على صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة. وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

**اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الاستبانة:**

ولاختبار ذلك تم استخدام الأسلوب الإحصائي المتمثل في اختبار (Shapiro-Wilk Test) لأن حجم العينة صغير =25. عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$

جدول (3- 13) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

| محاور الدراسة | Shapiro-Wilk | | |
|---|---|---|---|
| | إحصائي الاختبار Statistic | درجات الحرية df | قيمة (sig) P.value |
| **المحور الأول** | 0.962 | 25 | 0.455 |
| **المحور الثاني** | 0.930 | 25 | 0.088 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| المحور الثالث | 0.932 | 25 | 0.097 |
| المحور الرابع | 0.934 | 25 | 0.110 |

**ومن النتائج يتضح الآتي:**

- من اختبار Shapiro-Wilk Test نجد أن قيمة المعنوية p-value لجميع المحاور أكبر من قيمة ( $\alpha = 0.05$) وبناءً على ذلك فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة الأربعة.

- وبناء على ذلك يمكننا استخدام الاختبارات المعلمية (T – Test) في تحليل البحث.

### 8.3. الإحصاءات الوصفية للأسئلة على شكل مقياس ليكارت:

**الفرض الأول: هناك جهود فعالة لهيئة الزكاة والدخل لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.**

**السؤال الأول: ما هي جهود هيئة الزكاة والدخل لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟**

- **ولاختبار الفرض**: تم استخدام الأسلوب الإحصائي المتمثل في المتوسط الحسابي واختبار (ت) One-Sample T Test.

عند مستوى المعنوية: $\alpha = 0.05$

- **وللرد على التساؤل**: سيتم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لجهود هيئة الزكاة والدخل لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسوف ترتب هذه الجهود ترتيباً تنازلياً حسب متوسط آراء عينة الدراسة وفقاً لجدول حدود الموافقة.

- حساب حجم التأثير $\Delta$ (إذا كانت قيمة $\Delta = 0.2$ أو أقل فإنه يعتبر حجم أثر صغير، وإذا كانت أكبر من 0.2 وأقل من 0.8 فيعتبر حجم أثر متوسط، أما إذا كانت قيمته 0.8 فأكبر فإنه يعتبر حجم أثر كبير).

جدول (3- 14) **جدول حدود الموافقة**

| درجة الموافقة | حدود المتوسط الحسابي | درجة المستوى |
|---|---|---|
| لا أتفق بشدة | 1.00 – 1.80 | منخفض جداً |
| لا أتفق | 1.81 – 2.60 | منخفض |
| محايد | 2.61 – 3.40 | متوسط |
| أتفق | 3.41 – 4.20 | مرتفع |
| أتفق بشدة | 4.21 – 5.00 | مرتفع جداً |

**- بالنسبة للفرض: جاءت نتائج اختبار (ت) كما يوضحها الجدول التالي:**

جدول (3- 15) **نتائج اختبار (ت)**

| المحور | المتوسط الحسابي | درجات الحرية | قيمة (ت) المحسوبة | قيمة (sig) P.value |
|---|---|---|---|---|
| **الجهود الفعالة لهيئة الزكاة والدخل لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية** | 3.90 | 24 | 6.971 | 0.000 |

**ومن النتائج يتضح الآتي:**

1- قيمة المعنوية (P-value) = 0.000 وهي ذات معنوية عالية حيث أنها أقل من قيمة ( α = 0.001)،، وأيضاً قيمة (ت) المحسوبة = 6.971 نجدها أكبر من (ت) الجدولية والتي = 2.064 عند درجة الحرية = 24، وهذا يعني أن هيئة الزكاة والدخل لها جهود فعالة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- ومن الدراسة نجد أن المتوسط الحسابي يساوي (3.90)، أي أن جهود هيئة الزكاة والدخل تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بنسبة 78.00٪.

3- حساب حجم أثر جهود هيئة الزكاة والدخل في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

- ∴ حجم التأثير $\Delta = \frac{T}{\sqrt{n}}$

- ∴ حجم التأثير = $\frac{6.971}{\sqrt{24}}$ = 1.42

- فنجد أن حجم التأثير = 1.42 أكبر من 0.8، فهذا يعني أن حجم التأثير كبير جداً. أي أن الجهود الفعالة لهيئة الزكاة والدخل **لها تأثير كبير جداً** في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**- بالنسبة للتساؤل: جاءت نتائج دراسة جهود هيئة الزكاة والدخل لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما يوضحها الجدول التالي:**

جدول (3- 15) **نتائج دراسة جهود هيئة الزكاة والدخل لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية**

| العبارات | متوسط الآراء | الانحراف المعياري | النسبة المئوية % | درجة الموافقة | ترتيب البنود |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 تقوم الهيئة بإقامة الدورات وورش العمل لتوعية المجتمع بأهمية إخراج الزكاة | 3.92 | 1.077 | 78.40 | أتفق | 3 |
| 2 تفصح الهيئة عن كيفية إيصال | 4.24 | 0.663 | 84.80 | أتفق بشدة | 1 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الزكاة لمستحقيها | | | | | |
| 3 تقوم الهيئة بعمل مبادرات اجتماعية تنموية لخدمة المجتمع | 3.40 | 0.957 | 68.00 | محايد | 4 |
| 4 تساهم الهيئة في تنمية الموارد الاقتصادية | 4.04 | 1.098 | 80.80 | أتفق | 2 |
| **متوسط إجمالي المحور** | 3.90 | 0.645 | 78.00 | | |

**وتبين من الجدول السابق أن جهود هيئة الزكاة والدخل لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية كانت على النحو التالي، مع ترتيب هذه الأدوار ترتيباً تنازلياً بناءً على متوسط آراء عينة الدراسة. مع مقارنة النتائج بجدول حدود الموافقة:**

**1.** أن أول هذه البنود (تفصح الهيئة عن كيفية إيصال الزكاة لمستحقيها)، وكان هناك اتفاق بشدة على ذلك حيث بلغ متوسطه (4.24)، أي أن هيئة الزكاة والدخل تقوم بذلك بنسبة 84.80٪، وأن درجة مستوى جهود هيئة الزكاة في ذلك مرتفع جداً. ونجد أن الانحراف المعياري بلغ (0,663) وهذا يدل على عدم وجود تباين في آراء عينة الدراسة تجاه هذا البند.

**2.** ثاني هذه البنود (تساهم الهيئة في تنمية الموارد الاقتصادية)، وكان هناك اتفاق على ذلك حيث بلغ متوسطه (4.04)، أي أن الهيئة تساهم في تنمية الموارد الاقتصادية بنسبة 80.80٪، وأن درجة مستوى جهود هيئة الزكاة في ذلك مرتفع. ونجد أن الانحراف المعياري بلغ (1,098) وهذا يدل على عدم وجود تباين في آراء عينة الدراسة تجاه هذا البند.

**3.** ثالث هذه البنود (تقوم الهيئة بإقامة الدورات وورش العمل لتوعية المجتمع بأهمية إخراج الزكاة)، وكان هناك اتفاق على ذلك حيث بلغ متوسطه (3.92)، أي أن الهيئة تقوم بذلك بنسبة 78.40٪ لتوعية المجتمع بأهمية إخراج الزكاة، وأن درجة مستوى جهود هيئة الزكاة في ذلك مرتفع. ونجد أن الانحراف المعياري بلغ (1,077) وهذا يدل على عدم وجود تباين في آراء عينة الدراسة تجاه هذا البند.

**4.** رابع وأخر هذه البنود (تقوم الهيئة بعمل مبادرات اجتماعية تنموية لخدمة المجتمع)، وكان الرأي محايد على ذلك حيث بلغ متوسطه (3.40)، أي أن الهيئة تقوم بذلك بنسبة 68.00٪، وأن درجة مستوى جهود هيئة الزكاة في ذلك متوسط. ونجد أن الانحراف المعياري بلغ (0,957) وهذا يدل على عدم وجود تباين في آراء عينة الدراسة تجاه هذا البند.

**5.** وبصفة عامة نجد أن إجمالي متوسط استجابات عينة الدراسة حول دور جهود هيئة الزكاة والدخل في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية (3.90)، أي أن جهود هيئة الزكاة والدخل تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بنسبة 78.00٪. وأن درجة مستوى جهود هيئة الزكاة والدخل في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية مرتفع. ونجد أن الانحراف المعياري بلغ (0,645) وهذا يدل على عدم وجود تباين في آراء عينة الدراسة تجاه مستوى دور جهود هيئة الزكاة والدخل في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**الفرض الثاني: يتم إفصاح الشركات السعودية عن الزكاة بعدل في القوائم المالية.**

**السؤال الثاني: ما هو مدى جودة إفصاح الشركات السعودية عن الزكاة؟**

- **ولاختبار الفرض**: تم استخدام الأسلوب الإحصائي المتمثل في المتوسط الحسابي واختبار (ت) One-Sample T Test.

عند مستوى المعنوية: $\alpha = 0.05$

- **وللرد على التساؤل**: سيتم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمدى جودة إفصاح الشركات السعودية عن الزكاة، وسوف ترتب هذه البنود ترتيباً تنازلياً حسب متوسط آراء عينة الدراسة وفقاً لجدول حدود الموافقة.

- حساب حجم التأثير $\Delta$ (إذا كانت قيمة $\Delta = 0.2$ أو أقل فإنه يعتبر حجم أثر صغير، وإذا كانت أكبر من 0.2 وأقل من 0.8 فيعتبر حجم أثر متوسط، أما إذا كانت قيمته 0.8 فأكبر فإنه يعتبر حجم أثر كبير).

جدول (3- 17) **جدول حدود الموافقة**

| درجة الموافقة | حدود المتوسط الحسابي | درجة المستوى |
|---|---|---|
| لا أتفق بشدة | 1.00 – 1.80 | منخفض جداً |
| لا أتفق | 1.81 – 2.60 | منخفض |
| محايد | 2.61 – 3.40 | متوسط |
| أتفق | 3.41 – 4.20 | مرتفع |
| أتفق بشدة | 4.21 – 5.00 | مرتفع جداً |

- **بالنسبة للفرض: جاءت نتائج اختبار (ت) كما يوضحها الجدول التالي**

جدول (3- 18) **نتائج اختبار (ت)**

| المحور | المتوسط الحسابي | درجات الحرية | قيمة (ت) المحسوبة | قيمة (sig) P.value |
|---|---|---|---|---|
| **إفصاح الشركات السعودية عن الزكاة بعدل في القوائم المالية** | 3.50 | 24 | 6.793 | 0.000 |

**ومن النتائج يتضح الآتي:**

4- **أن قيمة المعنوية (P-value) = 0.000** وهي ذات معنوية عالية حيث أنها أقل من قيمة ($\alpha = 0.001$)،، وأيضاً قيمة (ت) المحسوبة = 6.793 نجدها أكبر من (ت) الجدولية والتي = 2.064 عند درجة الحرية = 24، وهذا يعني أن الشركات السعودية تفصح عن الزكاة بعدل في القوائم المالية.

**5- ومن الدراسة نجد أن المتوسط الحسابي يساوي (3.50)، أي أن الشركات السعودية تفصح عن الزكاة بعدل في القوائم المالية بنسبة 70.00٪.**

**6- حساب حجم أثر إفصاح الشركات السعودية عن الزكاة بعدل في القوائم المالية:**

- ∴ حجم التأثير $\Delta = \frac{T}{\sqrt{n}}$

- ∴ حجم التأثير $= \frac{6.793}{\sqrt{24}} = 1.38$

- فنجد أن حجم التأثير = 1.38 أكبر من 0.8، فهذا يعني أن حجم التأثير كبير جداً. أي أن إفصاح الشركات السعودية عن الزكاة بعدل في القوائم المالية **لها أثر كبير جداً**.

**- بالنسبة للتساؤل: جاءت نتائج دراسة جودة إفصاح الشركات السعودية عن الزكاة كما يوضحها الجدول التالي**

جدول (3- 19) **نتائج دراسة جودة إفصاح الشركات السعودية عن الزكاة**

| | العبارات | متوسط الآراء | الانحراف المعياري | النسبة المئوية% | درجة الموافقة | ترتيب البنود |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | وجود الثقة بين المكلفين بالزكاة وهيئة الزكاة والدخل | 3.28 | 0.843 | 65.60 | محايد | 7 |
| 2 | لا يتم إفصاح المكلف عن جميع الأنشطة الخاضعة للزكاة | 3.76 | 0.723 | 75.20 | أتفق | 2 |
| 3 | يوجد تلاعب من قبل المكلفين بغرض تخفيض الوعاء الزكوي | 3.56 | 1.121 | 71.20 | أتفق | 4 |
| 4 | تفصح الشركات عن السياسة المحاسبية المستخدمة في معالجة الزكاة | 3.84 | 0.624 | 76.80 | أتفق | 1 |
| 5 | تفصح الشركات عن تفاصيل عناصر ومبالغ وعاء الزكاة الرئيسة الموجبة والسالبة | 3.36 | 0.860 | 67.20 | محايد | 5 |
| 6 | تفصح الشركات عن رصيد مخصص الزكاة في أول الفترة السنوية والإضافات والإستبعادات التي تمت خلال تلك الفترة ورصيد أخر الفترة | 3.68 | 0.852 | 73.60 | أتفق | 3 |
| 7 | تفصح الشركات عن مبلغ الربط النهائي المعتمد لكل فترة سنوية ومبالغ الفروقات بينه وبين مخصص الزكاة لتلك الفترة وملخص عن طبيعتها. | 3.20 | 0.957 | 64.00 | محايد | 8 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 8 | تفصح الشركات عن السنوات التي لم تربط عنها الزكاة ربطا نهائيا وأسباب ذلك | 3.32 | 0.900 | 66.40 | محايد | 6 |
| **متوسط إجمالي المحور** | | 3.50 | 0.367 | 70.00 | | |

**وتبين من الجدول السابق أن جودة إفصاح الشركات السعودية عن الزكاة كانت على النحو التالي، مع ترتيب هذه البنود ترتيباً تنازلياً بناءً على متوسط آراء عينة الدراسة. مع مقارنة النتائج بجدول حدود الموافقة:**

**1.** أن أول هذه البنود (تفصح الشركات عن السياسة المحاسبية المستخدمة في معالجة الزكاة)، وكان هناك اتفاق على ذلك حيث بلغ متوسطة (3.84)، أي أن الشركات تقوم بذلك بنسبة 76.80٪، وأن مستوى إفصاح الشركات في ذلك مرتفع. ونجد أن الانحراف المعياري بلغ (0,624) وهذا يدل على عدم وجود تباين في آراء عينة الدراسة تجاه هذا البند.

**2.** ثاني هذه البنود (لا يتم إفصاح المكلف عن جميع الأنشطة الخاضعة للزكاة)، وكان هناك اتفاق على ذلك حيث بلغ متوسطة (3.76)، أي أن ذلك يتم بنسبة 75.20٪، وأن مستوى ما تقوم به الشركات في ذلك مرتفع. ونجد أن الانحراف المعياري بلغ (0,723) وهذا يدل على عدم وجود تباين في آراء عينة الدراسة تجاه هذا البند.

**3.** ثالث هذه البنود (تفصح الشركات عن رصيد مخصص الزكاة في أول الفترة السنوية والإضافات والاستبعادات التي تمت خلال تلك الفترة ورصيد أخر الفترة)، وكان هناك اتفاق على ذلك حيث بلغ متوسطة (3.68)، أي أن الشركات تقوم بذلك بنسبة 73.60٪، وأن مستوى إفصاح الشركات في ذلك مرتفع. ونجد أن الانحراف المعياري بلغ (0,852) وهذا يدل على عدم وجود تباين في آراء عينة الدراسة تجاه هذا البند.

**4.** رابع هذه البنود (يوجد تلاعب من قبل المكلفين بغرض تخفيض الوعاء الزكوي)، وكان هناك اتفاق على ذلك حيث بلغ متوسطة (3.56)، أي أن ذلك يتم بنسبة 71.20٪، وأن مستوى ما تقوم به الشركات في ذلك مرتفع. ونجد أن الانحراف المعياري بلغ (1,121) وهذا يدل على عدم وجود تباين في آراء عينة الدراسة تجاه هذا البند.

**5.** خامس هذه البنود (تفصح الشركات عن تفاصيل عناصر ومبالغ وعاء الزكاة الرئيسة الموجبة والسالبة)، وكان الرأي محايد على ذلك حيث بلغ متوسطة (3.36)، أي أن الشركات تقوم بذلك بنسبة 67.20٪، وأن مستوى إفصاح الشركات في ذلك متوسط. ونجد أن الانحراف المعياري بلغ (0,860) وهذا يدل على عدم وجود تباين في آراء عينة الدراسة تجاه هذا البند.

**6.** سادس هذه البنود (تفصح الشركات عن السنوات التي لم تربط عنها الزكاة ربطا نهائيا وأسباب ذلك)، وكان الرأي محايد على ذلك حيث بلغ متوسطة (3.32)، أي أن الشركات تقوم بذلك بنسبة 66.40٪، وأن مستوى إفصاح الشركات في ذلك متوسط. ونجد أن الانحراف المعياري بلغ (0,900) وهذا يدل على عدم وجود تباين في آراء عينة الدراسة تجاه هذا البند.

**7.** سابع هذه البنود (وجود الثقة بين المكلفين بالزكاة وهيئة الزكاة والدخل)، وكان الرأي محايد على ذلك حيث بلغ متوسطة (3.28)، أي أن الثقة بين المكلفين بالزكاة وهيئة الزكاة والدخل نسبتها 65.60٪، وأن مستوى هذه الثقة متوسط. ونجد أن الانحراف المعياري بلغ (0,843) وهذا يدل على عدم وجود تباين في آراء عينة الدراسة تجاه هذا البند.

**8.** ثامن وأخر هذه البنود (تفصح الشركات عن مبلغ الربط النهائي المعتمد لكل فترة سنوية ومبالغ الفروقات بينه وبين مخصص الزكاة لتلك الفترة وملخص عن طبيعتها)، وكان الرأي محايد على ذلك حيث بلغ متوسطة (3.20)، أي أن الشركات تقوم بذلك بنسبة 64.00٪، وأن مستوى إفصاح الشركات في ذلك متوسط. ونجد أن الانحراف المعياري بلغ (0,957) وهذا يدل على عدم وجود تباين في آراء عينة الدراسة تجاه هذا البند.

**9.** وبصفة عامة نجد أن إجمالي متوسط استجابات عينة الدراسة حول جودة إفصاح الشركات السعودية عن الزكاة (3.50)، أي أن جودة إفصاح الشركات السعودية عن الزكاة نسبتها 70.00٪. وأن مستوى جودة إفصاح الشركات السعودية عن الزكاة مرتفع. ونجد أن الانحراف المعياري بلغ (0,367) وهذا يدل على عدم وجود تباين في آراء عينة الدراسة تجاه مستوى جودة إفصاح الشركات السعودية عن الزكاة.

**الفرض الثالث: تقوم الهيئة بتطوير الهيئة لأساليب العمل واستخدام التقنية الحديثة في تعاملاتها مع الشركات المكلفة بالزكاة.**

**السؤال الثالث: ما مدى تطوير الهيئة لأساليب العمل واستخدام التقنية الحديثة في تعاملاتها مع الشركات المكلفة بالزكاة؟**

- **ولاختبار الفرض**: تم استخدام الأسلوب الإحصائي المتمثل في المتوسط الحسابي واختبار (ت) One-Sample T Test.

عند مستوى المعنوية: $\alpha = 0.05$

- **وللرد على التساؤل**: سيتم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لتطوير الهيئة لأساليب العمل واستخدام التقنية الحديثة في تعاملاتها مع الشركات المكلفة بالزكاة، وسوف ترتب هذه الأساليب ترتيباً تنازلياً حسب متوسط آراء عينة الدراسة وفقاً لجدول حدود الموافقة.

- حساب حجم التأثير $\Delta$ (إذا كانت قيمة $\Delta = 0.2$ أو أقل فإنه يعتبر حجم أثر صغير، وإذا كانت أكبر من 0.2 وأقل من 0.8 فيعتبر حجم أثر متوسط، أما إذا كانت قيمته 0.8 فأكبر فإنه يعتبر حجم أثر كبير).

جدول (3- 20) **جدول حدود الموافقة**

| درجة الموافقة | حدود المتوسط الحسابي | درجة المستوى |
|---|---|---|
| لا أتفق بشدة | 1.80 – 1.00 | منخفض جداً |
| لا أتفق | 2.60 – 1.81 | منخفض |
| محايد | 3.40 – 2.61 | متوسط |
| أتفق | 4.20 – 3.41 | مرتفع |
| أتفق بشدة | 5.00 – 4.21 | مرتفع جداً |

- **بالنسبة للفرض: جاءت نتائج اختبار (ت) كما يوضحها الجدول التالي:**

جدول (3- 21) **نتائج اختبار (ت)**

| المحور | المتوسط الحسابي | درجات الحرية | قيمة (ت) المحسوبة | قيمة (sig) P.value |
|---|---|---|---|---|
| **تطوير الهيئة لأساليب العمل واستخدام التقنية الحديثة في تعاملاتها مع الشركات المكلفة بالزكاة** | 4.24 | 24 | 8.887 | 0.000 |

**ومن النتائج يتضح الآتي:**

7- **أن قيمة المعنوية (P-value) = 0.000** وهي ذات معنوية عالية حيث أنها أقل من قيمة ( $\alpha$ = 0.001)،، وأيضاً قيمة (ت) المحسوبة = 8.887 نجدها أكبر من (ت) الجدولية والتي = 2.064 عند درجة الحرية = 24، وهذا يعني أن الهيئة تطور أساليب العمل واستخدام التقنية الحديثة في تعاملاتها مع الشركات المكلفة بالزكاة.

**8- ومن الدراسة نجد أن المتوسط الحسابي يساوي (4.24)، أي أن الهيئة تطور أساليب العمل واستخدام التقنية الحديثة بنسبة 84.80٪ في تعاملاتها مع الشركات المكلفة بالزكاة.**

**9- حساب حجم أثر تطوير الهيئة لأساليب العمل واستخدام التقنية الحديثة في تعاملاتها مع الشركات المكلفة بالزكاة:**

- ∴ حجم التأثير $\Delta = \frac{T}{\sqrt{n}}$

- ∴ حجم التأثير = $\frac{8.887}{\sqrt{24}} = 1.81$

- فنجد أن حجم التأثير = 1.81 أكبر من 0.8، فهذا يعني أن حجم التأثير كبير جداً. أي أن تطوير الهيئة لأساليب العمل واستخدام التقنية الحديثة **لها تأثير كبير جداً** في تعاملاتها مع الشركات المكلفة بالزكاة.

**- بالنسبة للتساؤل: جاءت نتائج دراسة تطوير الهيئة لأساليب العمل واستخدام التقنية الحديثة في تعاملاتها مع الشركات المكلفة بالزكاة كما يوضحها الجدول التالي:**

جدول (3- 22) **نتائج دراسة تطوير الهيئة لأساليب العمل واستخدام التقنية الحديثة في تعاملاتها مع الشركات المكلفة**

| | العبارات | متوسط الآراء | الانحراف المعياري | النسبة المئوية% | درجة الموافقة | ترتيب البنود |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | اختيار موظفي الزكاة من الأشخاص ذوي الخبرة والمؤهلين تأهيلاً مناسباً | 4.12 | 1.054 | 82.40 | أتفق | 4 |
| 2 | تقوم الهيئة بتطوير نظم معلوماتها واستخدام التقنيات الحديثة | 4.60 | 0.500 | 92.00 | أتفق بشدة | 1 |
| 3 | تسهيل الإجراءات الزكوية وعمل نماذج واضحة يقوم المكلف بتعبئتها بدون تعقيد | 4.08 | 0.997 | 81.60 | أتفق | 5 |
| 4 | استخدام وسائل التواصل الحديثة لنشر التوعية المكلفين بالزكاة | 4.16 | 0.943 | 83.20 | أتفق | 3 |
| 5 | التدريب المستمر وعمل الدورات للعاملين في الهيئة | 4.24 | 0.970 | 84.80 | أتفق بشدة | 2 |
| | **متوسط إجمالي المحور** | **4.24** | 0.697 | 84.80 | | |

**وتبين من الجدول السابق أن تطوير الهيئة لأساليب العمل واستخدام التقنية الحديثة في تعاملاتها مع الشركات المكلفة بالزكاة كانت على النحو التالي، مع ترتيب هذه الأساليب ترتيباً تنازلياً بناءً على متوسط آراء عينة الدراسة. مع مقارنة النتائج بجدول حدود الموافقة:**

**1.** أن أول هذه البنود (تقوم الهيئة بتطوير نظم معلوماتها واستخدام التقنيات الحديثة)، وكان هناك اتفاق بشدة على ذلك حيث بلغ متوسطه (4.60)، أي أن الهيئة تقوم بتطوير نظم معلوماتها واستخدام التقنيات الحديثة بنسبة 92.00٪، وأن درجة مستوى تطوير الهيئة لنظم معلوماتها واستخدام التقنيات الحديثة مرتفع جداً. ونجد أن الانحراف المعياري بلغ (0,500) وهذا يدل على عدم وجود تباين في آراء عينة الدراسة تجاه هذا البند.

**2.** ثاني هذه البنود (التدريب المستمر وعمل الدورات للعاملين في الهيئة)، وكان هناك اتفاق بشدة على ذلك حيث بلغ متوسطه (4.24)، أي أن الهيئة تقوم بذلك بنسبة 84.80٪، وأن درجة مستوى تطوير الهيئة في ذلك مرتفع جداً. ونجد أن الانحراف المعياري بلغ (0,970) وهذا يدل على عدم وجود تباين في آراء عينة الدراسة تجاه هذا البند.

**3.** ثالث هذه البنود (استخدام وسائل التواصل الحديثة لنشر التوعية المكلفين بالزكاة)، وكان هناك اتفاق على ذلك حيث بلغ متوسطه (4.16)، أي أن الهيئة تقوم بذلك بنسبة 83.20٪، وأن درجة مستوى تطوير الهيئة في ذلك مرتفع. ونجد أن الانحراف المعياري بلغ (0,943) وهذا يدل على عدم وجود تباين في آراء عينة الدراسة تجاه هذا البند.

**4.** رابع هذه البنود (اختيار موظفي الزكاة من الأشخاص ذوي الخبرة والمؤهلين تأهيلاً مناسباً)، وكان هناك اتفاق على ذلك حيث بلغ متوسطه (4.12)، أي أن الهيئة تقوم بذلك بنسبة 82.40٪، وأن درجة مستوى تطوير الهيئة في ذلك مرتفع. ونجد أن الانحراف المعياري بلغ (1,054) وهذا يدل على عدم وجود تباين في آراء عينة الدراسة تجاه هذا البند.

**5.** خامس وأخر هذه البنود (تسهيل الإجراءات الزكوية وعمل نماذج واضحة يقوم المكلف بتعبئتها بدون تعقيد)، وكان هناك اتفاق على ذلك حيث بلغ متوسطه (4.08)، أي أن الهيئة تقوم بذلك بنسبة 81.60٪، وأن درجة مستوى تطوير الهيئة في ذلك مرتفع. ونجد أن الانحراف المعياري بلغ (0,997) وهذا يدل على عدم وجود تباين في آراء عينة الدراسة تجاه هذا البند.

6. وبصفة عامة نجد أن إجمالي متوسط استجابات عينة الدراسة حول تطوير الهيئة لأساليب العمل واستخدام التقنية الحديثة في تعاملاتها مع الشركات المكلفة بالزكاة (4.24)، أي أن الهيئة تطور أساليب العمل واستخدام التقنية الحديثة بنسبة 84.80٪ في تعاملاتها مع الشركات المكلفة بالزكاة. وأن درجة مستوى تطوير الهيئة لأساليب العمل واستخدام التقنية الحديثة مرتفع جداً في تعاملاتها مع الشركات المكلفة بالزكاة. ونجد أن الانحراف المعياري بلغ (0,607) وهذا يدل على عدم وجود تباين في آراء عينة الدراسة تجاه مستوى تطوير الهيئة لأساليب العمل واستخدام التقنية الحديثة في تعاملاتها مع الشركات المكلفة بالزكاة.

**الفرض الرابع: لا تقوم الهيئة بحساب الوعاء الزكوي للشركة المكلفة بالزكاة اعتماداً على القوائم المالية فقط وإنما يستلزم جمع معلومات وإجراء تحقيقات.**

**السؤال الرابع: ما هي الآليات التي تتبعها الهيئة في حساب الوعاء الزكوي للشركة المكلفة بالزكاة؟**

- **ولاختبار الفرض**: تم استخدام الأسلوب الإحصائي المتمثل في المتوسط الحسابي واختبار (ت) One-Sample T Test.

عند مستوى المعنوية: $\alpha = 0.05$

- **وللرد على التساؤل**: سيتم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للآليات التي تتبعها الهيئة في حساب الوعاء الزكوي للشركة المكلفة بالزكاة، وسوف ترتب هذه الآليات ترتيباً تنازلياً حسب متوسط آراء عينة الدراسة وفقاً لجدول حدود الموافقة.

- حساب حجم التأثير Δ (إذا كانت قيمة Δ = 0.2 أو أقل فإنه يعتبر حجم أثر صغير، وإذا كانت أكبر من 0.2 وأقل من 0.8 فيعتبر حجم أثر متوسط، أما إذا كانت قيمته 0.8 فأكبر فإنه يعتبر حجم أثر كبير).

جدول (3- 23) **جدول حدود الموافقة**

| درجة الموافقة | حدود المتوسط الحسابي | درجة المستوى |
|---|---|---|
| لا أتفق بشدة | 1.80 – 1.00 | منخفض جداً |
| لا أتفق | 2.60 – 1.81 | منخفض |
| محايد | 3.40 – 2.61 | متوسط |
| أتفق | 4.20 – 3.41 | مرتفع |
| أتفق بشدة | 5.00 – 4.21 | مرتفع جداً |

**- بالنسبة للفرض: جاءت نتائج اختبار (ت) كما يوضحها الجدول التالي:**

جدول (3- 24) **نتائج اختبار (ت)**

| المحور | المتوسط الحسابي | درجات الحرية | قيمة (ت) المحسوبة | قيمة (sig) P.value |
|---|---|---|---|---|
| **الآليات التي تتبعها الهيئة في حساب الوعاء الزكوي للشركة المكلفة بالزكاة** | 4.10 | 24 | 8.135 | 0.000 |

**ومن النتائج يتضح الآتي:**

10- **أن قيمة المعنوية (P-value) = 0.000** وهي ذات معنوية عالية حيث أنها أقل من قيمة ( α = 0.001)،، وأيضاً قيمة (ت) المحسوبة = 8.135 نجدها أكبر من (ت) الجدولية والتي = 2.064 عند درجة الحرية = 24،وهذا يعني أن الهيئة تعمل على جمع معلومات وإجراء تحقيقات لحساب الوعاء الزكوي للشركة المكلفة بالزكاة ولا تعتمد على القوائم المالية فقط.

**11- ومن الدراسة نجد أن المتوسط الحسابي يساوي (4.10)، أي أن الهيئة تتبع آليات بنسبة 82.00٪ في حساب الوعاء الزكوي للشركة المكلفة بالزكاة ولا تعتمد على القوائم المالية فقط.**

**12- حساب حجم أثر إتباع الهيئة لآليات في حساب الوعاء الزكوي للشركة المكلفة بالزكاة:**

- ∴ حجم التأثير $\Delta = \frac{T}{\sqrt{n}}$

- ∴ حجم التأثير = $\frac{8.135}{\sqrt{24}}$ = 1.66

- فنجد أن حجم التأثير = 1.66 أكبر من 0.8، فهذا يعني أن حجم التأثير كبير جداً. أي أن إتباع الهيئة لآليات أخرى (وعدم اعتمادها على القوائم المالية فقط) **لها تأثير كبير جداً** في حساب الوعاء الزكوي للشركة المكلفة بالزكاة.

**- بالنسبة للتساؤل: جاءت نتائج دراسة الآليات التي تتبعها الهيئة في حساب الوعاء الزكوي للشركة المكلفة بالزكاة كما يوضحها الجدول التالي:**

جدول (3- 25) **نتائج دراسة الآليات التي تتبعها الهيئة في حساب الوعاء الزكوي للشركة المكلفة**

| | العبارات | متوسط الآراء | الانحراف المعياري | النسبة المئوية% | درجة الموافقة | ترتيب البنود |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | لدى الهيئة أساليب للكشف عن التلاعب الذي تقوم به الشركة المكلفة بالزكاة في بنود الوعاء الزكوي بغرض تخفيض الزكاة | 4.12 | 0.833 | 82.40 | أتفق | 3 |
| 2 | تقوم الهيئة بفحص الدفاتر المحاسبية وسجلات الشركة المكلفة بالزكاة | 4.32 | 0.802 | 86.40 | أتفق بشدة | 1 |
| 3 | تقوم الهيئة بفحص كشوف البنوك والسجلات المالية الخاصة بالشركة المكلفة بالزكاة | 4.16 | 0.688 | 83.20 | أتفق | 2 |
| 4 | تقوم الهيئة بعمل فحص لفواتير الشركة المكلفة بالزكاة | 3.88 | 0.971 | 77.60 | أتفق | 5 |
| 5 | تقوم الهيئة بفحص المصروفات والتكاليف الخاصة بنشاط الشركة المكلفة بالزكاة | 4.00 | 0.913 | 80.00 | أتفق | 4 |
| | **متوسط إجمالي المحور** | **4.10** | 0.673 | 82.00 | | |

**وتبين من الجدول السابق أن الآليات التي تتبعها الهيئة في حساب الوعاء الزكوي للشركة المكلفة بالزكاة كانت على النحو التالي، مع ترتيب هذه الآليات ترتيباً تنازلياً بناءً على متوسط آراء عينة الدراسة. مع مقارنة النتائج بجدول حدود الموافقة:**

**7.** أن أول هذه البنود (تقوم الهيئة بفحص الدفاتر المحاسبية وسجلات الشركة المكلفة بالزكاة)، وكان هناك اتفاق بشدة على ذلك حيث بلغ متوسطة (4.32)، أي أن الهيئة تقوم بهذه الآلية بنسبة 86.40٪، وأن مستوى استخدام الهيئة لهذه الآلية مرتفع جداً. ونجد أن الانحراف المعياري بلغ (0,802) وهذا يدل على عدم وجود تباين في آراء عينة الدراسة تجاه هذا البند.

**8.** ثاني هذه البنود (تقوم الهيئة بفحص كشوف البنوك والسجلات المالية الخاصة بالشركة المكلفة بالزكاة)، وكان هناك اتفاق على ذلك حيث بلغ متوسطة (4.16)، أي أن الهيئة تقوم بهذه الآلية بنسبة 83.20٪، وأن مستوى استخدام الهيئة لهذه الآلية مرتفع. ونجد أن الانحراف المعياري بلغ (0,688) وهذا يدل على عدم وجود تباين في آراء عينة الدراسة تجاه هذا البند.

**9.** ثالث هذه البنود (لدى الهيئة أساليب للكشف عن التلاعب الذي تقوم به الشركة المكلفة بالزكاة في بنود الوعاء الزكوي بغرض تخفيض الزكاة)، وكان هناك اتفاق على ذلك حيث بلغ متوسطة (4.12)، أي أن الهيئة تقوم بهذه الآلية بنسبة 82.40٪، وأن مستوى استخدام الهيئة لهذه الآلية مرتفع. ونجد أن الانحراف المعياري بلغ (0,833) وهذا يدل على عدم وجود تباين في آراء عينة الدراسة تجاه هذا البند.

**10.** رابع هذه البنود (تقوم الهيئة بفحص المصروفات والتكاليف الخاصة بنشاط الشركة المكلفة بالزكاة)، وكان هناك اتفاق على ذلك حيث بلغ متوسطة (4.00)، أي أن الهيئة تقوم بهذه الآلية بنسبة 80.00٪، وأن مستوى استخدام الهيئة لهذه الآلية مرتفع. ونجد أن الانحراف المعياري بلغ (0,913) وهذا يدل على عدم وجود تباين في آراء عينة الدراسة تجاه هذا البند.

**11.** خامس وأخر هذه البنود (تقوم الهيئة بعمل فحص لفواتير الشركة المكلفة بالزكاة)، وكان هناك اتفاق على ذلك حيث بلغ متوسطة (3.88)، أي أن الهيئة تقوم بهذه الآلية بنسبة 77.60٪، وأن مستوى استخدام الهيئة لهذه الآلية مرتفع. ونجد أن الانحراف المعياري بلغ (0,971) وهذا يدل على عدم وجود تباين في آراء عينة الدراسة تجاه هذا البند.

12. وبصفة عامة نجد أن إجمالي متوسط استجابات عينة الدراسة حول الآليات التي تتبعها الهيئة في حساب الوعاء الزكوي للشركة المكلفة بالزكاة (4.10)، أي أن الهيئة تتبع آليات أخرى (وليس القوائم المالية فقط) بنسبة 82.00٪ في حساب الوعاء الزكوي للشركة المكلفة بالزكاة. وأن درجة مستوى الفائدة من استخدام الهيئة لآليات أخرى مرتفع جداً وذلك في حساب الوعاء الزكوي للشركة المكلفة بالزكاة، ونجد أن الانحراف المعياري بلغ (0,673) وهذا يدل على عدم وجود تباين في آراء عينة الدراسة تجاه مستوى الآليات التي تتبعها الهيئة في حساب الوعاء الزكوي للشركة المكلفة بالزكاة.

## 4. النتائج والتوصيات:

### 1.4. ملخص نتائج الدراسة:

من خلال تحليل فرضيات الدراسة واختبارها ومناقشتها توصلت الباحثة إلى أهم النتائج الآتية:

1. أن الدراسة تتمتع بثبات ومصداقية عالية حيث تراوحت قيم معامل الثبات ألفا كرونباخ للمحاور بين (0.68 – 0.86) وهي قيم كبيرة وقريبة من الواحد الصحيح. وبلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ للدراسة ككل (0.869) وهي قيمة كبيرة جداً وقريبة من الواحد الصحيح. وهذا يعني أن الإستبانة تتمتع بثبات ومصداقية عالية جدًا يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة. كما أن معامل الصدق الذاتي للإستبانة = 0.932، وهو معامل صدق مرتفع جداً ودال إحصائياً يشير إلى إمكانية الوثوق في النتائج التي قد تسفر عنها الإستبانة.
2. الاتساق الداخلي وصدق أداة القياس حيث توجد علاقة ارتباط موجبة من متوسطة إلى قوية بين عبارات كل محور من محاور البحث والدرجة الكلية للمحور التابعة له، وبذلك تعتبر فقرات الإستبانة صادقة لما وضعت لقياسه، وكذلك توجد علاقة ارتباط قوية بين معدل كل محور من محاور الدراسة والمعدل الكلي لفقرات الإستبانة، وهذا يدل على صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة.

3. نتيجة اختبار السؤال الأول والفرض الأول وهو معنوي، وهذا يعني أن هيئة الزكاة والدخل لها جهود فعالة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأن جهود هيئة الزكاة والدخل تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بنسبة 78.00٪. وأن درجة مستوى جهود هيئة الزكاة والدخل في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية **مرتفع**. وأن حجم التأثير ( $\Delta$ ) كبير جداً. أي أن الجهود الفعالة لهيئة الزكاة والدخل **لها تأثير كبير جداً** في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
4. نتيجة اختبار السؤال الثاني والفرض الثاني وهو معنوي، وهذا يعني أن الشركات السعودية تفصح عن الزكاة بعدل في القوائم المالية. وأن الشركات السعودية تفصح عن الزكاة بعدل في القوائم المالية بنسبة 70.00٪. وأن مستوى جودة إفصاح الشركات السعودية عن الزكاة **مرتفع**. وأن حجم التأثير ( $\Delta$ ) كبير جداً. أي أن إفصاح الشركات السعودية عن الزكاة بعدل في القوائم المالية **لها أثر كبير جداً**.
5. نتيجة اختبار السؤال الثالث والفرض الثالث وهو معنوي، وهذا يعني أن الهيئة تطور أساليب العمل واستخدام التقنية الحديثة في تعاملاتها مع الشركات المكلفة بالزكاة. وأن الهيئة تطور أساليب العمل واستخدام التقنية الحديثة بنسبة 84.80٪ في تعاملاتها مع الشركات المكلفة بالزكاة. وأن درجة مستوى تطوير الهيئة لأساليب العمل واستخدام التقنية الحديثة **مرتفع جداً** في تعاملاتها مع الشركات المكلفة بالزكاة. وأن حجم التأثير ( $\Delta$ ) كبير جداً. أي أن تطوير الهيئة لأساليب العمل واستخدام التقنية الحديثة **لها تأثير كبير جداً** في تعاملاتها مع الشركات المكلفة بالزكاة.
6. نتيجة اختبار السؤال الرابع والفرض الرابع وهو معنوي، وهذا يعني أن الهيئة تعمل على جمع معلومات وإجراء تحقيقات لحساب الوعاء الزكوي للشركة المكلفة بالزكاة ولا تعتمد على القوائم المالية فقط. وأن الهيئة تتبع آليات بنسبة 82.00٪ في حساب الوعاء الزكوي للشركة المكلفة بالزكاة ولا تعتمد على القوائم المالية فقط. وأن درجة مستوى الفائدة من استخدام الهيئة لآليات أخرى **مرتفع جداً** وذلك في حساب الوعاء الزكوي للشركة المكلفة بالزكاة. وأن حجم التأثير ( $\Delta$ ) كبير جداً. أي أن إتباع الهيئة لآليات أخرى (وعدم اعتمادها على القوائم المالية فقط) **لها تأثير كبير جداً** في حساب الوعاء الزكوي للشركة المكلفة بالزكاة.

### 2.4. الإجابة عن تساؤلات البحث:

1. **ماهي جهود هيئة الزكاة والدخل لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟**

للإجابة عن التساؤل الأول توصلت الدراسة وجود جهود فعالة لهيئة الزكاة والدخل في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بنسبة 78.00٪. مثل قيام الهيئة بإقامة الدورات وإقامة ورش العمل لتوعية المجتمع بأهمية إخراج الزكاة، إفصاح الهيئة عن كيفية إيصال الزكاة لمستحقيها، والقيام بعمل مبادرات اجتماعية تنموية لخدمة المجتمع، والمساهمة في تنمية الموارد الاقتصادية.

2. **ما هو مدى جودة إفصاح الشركات السعودية عن الزكاة؟**

للإجابة عن التساؤل الثاني توصلت الدراسة أن جودة إفصاح الشركات السعودية عن الزكاة نسبتها 70.00٪ حيث نجد أن هذه النسبة تعتبر مرتفعة أي أن إفصاح الشركات السعودية عن الزكاة مرتفع بجودة عالية نسبياً.

3. **ما مدى تطوير الهيئة لأساليب العمل واستخدام التقنية الحديثة في تعاملاتها مع الشركات المكلفة بالزكاة؟**

للإجابة عن التساؤل الثالث توصلت هذه الدراسة أن الهيئة تطور أساليب العمل واستخدام التقنية الحديثة بنسبة 84.80٪ في تعاملاتها مع الشركات المكلفة بالزكاة. وأن درجة مستوى تطوير الهيئة لأساليب العمل واستخدام التقنية الحديثة مرتفع جداً في تعاملاتها مع الشركات المكلفة بالزكاة.

4. **ماهي الآليات التي تتبعها الهيئة في حساب الوعاء الزكوي للشركة المكلفة بالزكاة؟**

للإجابة عن التساؤل الرابع توصلت الدراسة إلى أن الهيئة تتبع آليات أخرى (وليس القوائم المالية فقط) بنسبة 82.00٪ في حساب الوعاء الزكوي للشركة المكلفة بالزكاة، وأن درجة مستوى الفائدة من استخدام الهيئة لآليات في حساب الوعاء الزكوي للشركة المكلفة بالزكاة أخرى مرتفع جداً.

### 5.4. أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

ختاماً توصلت الباحثة من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى بعض التوصيات المقترحة التي قد تسهم في تطوير هيئة الزكاة والدخل لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تطوير الهيئة لأساليب العمل والآليات المتبعة، والتي قد تسهم في زيادة جودة إفصاح الشركات السعودية عن الزكاة في القوائم المالية والتي لخصتها الباحثة في النقاط التالية:

1. العمل على زيادة جهود الهيئة في الكشف عن التهرب من الزكاة وذلك لان نسبة إفصاح الشركات وصلت إلى نسبة 70,00% وليست 100,00% وهذا يعني أنه لازالت توجد نسبة من الشركات التي تتهرب من الزكاة ولا تفصح عنها إفصاح تام.
2. حث الباحثين على إجراء المزيد من الدراسات ذات العلاقة بمعوقات إفصاح الشركات عن الزكاة، وطرق علاج هذه المعوقات.
3. الصرامة في معاقبة الشركات التي تتهرب من دفع الزكاة أو جزء منها أو التي تخالف المعيار السعودي للإفصاح عن الزكاة وتطبيق العقوبات عليهم وذلك لردعهم وحتى لا يتكرر التهرب في شركات أخرى.
4. إصدار نشرة سنوية ويتم فيها ذكر المخالفات التي تم رصدها على الشركات التي تتهرب من الزكاة والتي لا تفصح عن بياناتها الزكوية، وذكر الأجراء المتخذ حيال كل مخالفة.
5. العمل على توفير مكتبة الكترونية تضاف إلى الموقع الخاص بالهيئة تجمع فيها الدراسات السابقة التي تخص مجال الزكاة بجميع فروعها لتكون كمرجع للباحثين والدارسين في هذا مجال.

## 5. قائمة المصادر والمراجع:

### 1.5. المراجع العربية:

- القرآن الكريم. سورة البقرة.11. 43.277.267، التوبة.11. 34، الفجر. 2،البينة.5،النور.56.37، النمل.3، المائدة.55، الحج.41.
- الأبجي، كوثر عبد الفتاح، (1996)، "قياس وتوزيع الربح في البنك الإسلامي"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة.
- البريشي، إسماعيل محمد حسن، (2016)، " التهرب من الزكاة حكمة، وأسبابه وصورة وطرق مكافحته"، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت.

- الحمادي، " تعزيز الثقة بين الهيئة والمنشآت سيطور الخدمات المقدمة لمحدودي الدخل". (مجلة الزكاة). 2018. (57).21-22.
- الحيالي، وليد ناجي، (1996)، "المحاسبة المتوسطة- مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي"، دار حنين، عمان.
- السعد، صالح بن عبد الرحمن، (2013) " التهرب الزكوي في المملكة العربية السعودية: أساليبه، وصوره، وطرق علاجه دراسة ميدانية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جده.
- السهلي، محمد بن سلطان القباني، (2006) " الاعتراضات الزكوية والضريبية في المملكة العربية السعودية: نظرة تحليلية" مجلة جامعة الملك سعود، جامعة الملك سعود.
- الغنايم، قذافي عزات عبد الهادي، (2019)، "زكاة الصناديق الوقفية المعاصرة في الفقه الإسلامي"، الجامعة الأردنية - عمادة البحث العلمي، مج 46، ع 1، دراسات - علوم الشريعة والقانون.
- القحطاني، سعيد، 2010، الزكاة في الإسلام ي ضوء الكتاب والسنة، الطبعة الثالثة، مركز الدعوة والإرشاد بالقصب.
- النافع، فهد بن سليمان بن محمد، (2014) " تقييم مدي كفاية الإفصاح عن الزكاة في القوائم المالية للشركات المساهمة السعودية"، مجلة صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر.
- النعيري، أحمد بن محمد بن محمد، (2018)، "أحكام نقل الزكاة وارتباطها بالسياسة الشرعية"، دراسات - علوم الشريعة والقانون، مج 45، ملحق، دراسات - علوم الشريعة والقانون.
- با عجاجه، سالم سعيد " العلاقة بين هيئة الزكاة والدخل والمنشآت علاقة مهمة وذات مردود إيجابي". (مجلة الزكاة). 2018. (57). 20.
- بوحيضر، رقية، (2017)، "عرض وتقييم تجربة المملكة العربية السعودية في مجال جمع وتوزيع أموال الزكاة"، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، مج8، ع 71.
- شعبان، إياد رجب، والرفاتي، علاء الدين عادل، (2018)، "تطبيق الإقرار الزكوي ومدى ملائمته في تحديد وعاء الزكاة: دراسة حالة على هيئة الزكاة الفلسطينية"، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.
- عبد الفتاح، هلال، (2008)، "العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية: دراسة اختبارية في البيئة المصرية" مجلة البحوث التجارية، مج 2، ع 1.
- عسيري، عبد الله علي (2017)، "أهم البنود التي تثير الخلاف بين الهيئة العامة للزكاة والدخل والمكلفين الزكويين وأسبابها وطرق علاجها"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية.
- علقم، عبد الله موسى، (2013)، "دور الزكاة في تخفيف آثار التقلبات الاقتصادية: التقلبات الاقتصادية في النظام"، بنك فيصل الإسلامي السوداني، ع 7، المال والاقتصاد.
- عيسى، إبراهيم محمد درويش، (1992)، "دراسة لمشاكل المحاسبة عن وعاء الزكاة في الشركات المساهمة السعودية بالتطبيق على شركة أسمنت المنطقة الجنوبية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مج 16، ع 4، جامعة المنصورة - كلية التجارة.
- مبارك، قيس محمد آل الشيخ، (2016)، "زكاة عروض التجارة عند المالكية"، جامعة الملك عبد العزيز - معهد الاقتصاد الإسلامي، مج 29 ، ع 3، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

- مرابط، فاطمة، (2013)، " الدور التنموي لمؤسسات الزكاة: دراسة حالة ديوان الزكاة السوداني"، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي - الزكاة والوقف - في تحقيق التنمية المستدامة، ج2، جامعة سعد دحلب البليدة، السودان.
- مراد، سامي محمود (2017)، " إطار مقترح لإعادة هندسة نظام الزكاة والدخل السعودي في ضوء مبادئ الحوكمة لتحقيق جودة المراجعة"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر.
- يماني، عبد الله بن قاسم حسن، (2015) "تحديد وقياس وعاء زكاة عروض التجارة والصناعة وفقاً لطريقة مصادر الأموال طريقة مصلحة الزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية: دراسة فقهية ومحاسبية معاصرة"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

**2.5. المواقع الإلكترونية:**

- الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للزكاة والدخل على الرابط:
https://gazt.gov.sa/ar/pages/default.aspx
- الموقع الالكتروني للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على الرابط:
https://socpa.org.sa/Socpa/Home.aspx

جميع الحقوق محفوظة © 2022، الباحثة/ صفاء يحي مرعي نجمي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.
(CC BY NC)

**Doi:** https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v4.44.2